# في ظل الإشكاليات المحيطة بالمثقف، هل بقي له من دور؟

زكي العليو

مقدمة:

توجد في المجتمعات العربية إشكاليات كثيرة، كانعدام العدالة، فقلة متخمة تعيش حياة فارهة وكثرة معدومة تعيش حياة قاسية، ومن هذه الكثرة من لا يأكلون إلا لسد الجوع؛ وأراضٍ محتلة، بالأمس كانت فلسطين واليوم فلسطين والعراق؛ وانعدام الكرامة الإنسانية، حيث العيش الصعب فوق أراضٍ تزخر بثروات وكنوز، بسبب الاستبداد الذي لا يوجد ما ينبأ بنهايته رغم الثورات التي حدثت في هذه المجتمعات قديماً وحديثاً، ورغم المطالب الإصلاحية للقضاء على هذه الأوضاع السيئة... لذلك تحتاج هذه المجتمعات لكي تحقق ذواتها إلى أن تتجاوز أزماتها، ويكون ذلك بدايةً، بتشخيص هذه الأزمات وإيجاد الحلول وتنفيذها على أرض الواقع.

إضافة لذلك، إن المجتمعات العربية تملك تاريخاً حمل الأديان السماوية وحضارة إنسانية خدمت البشرية، وموقعاً استراتيجيا يربط بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، وتمتلك ثروات بشرية وطبيعية هائلة، ما جعل القوى العظمى على مر التاريخ «تتدخل» في شؤون هذه البقعة الجغرافية التي تحتضن هذه المجتمعات، وأحياناً لا تكتفي هذه القوى بالتدخل، بل قد تستهدف

التأثير على ذات هذه المجتمعات أو الاستحواذ على ثرواتها كأقصى حد ممكن لها، كل هذا لأجل تحقيق مصالحها الخاصة والحفاظ عليها، بل أساساً، لم تكن أجزاء من المنطقة العربية في يوم من الأيام حسب الخريطة الجغرافية الحالية خارج حدود الإمبراطوريات العظمى التي مرت بالتاريخ.

في السياق العالمي، وفي ظل تغيرات حدثت على مستوى العالم وفي العلاقات بين دولية وثقافية، وفي ظل التفجر العلمي ودور التكنولوجيا في تقديم تسهيلات تواصلية ومعرفية للإنسان، وبروز العولمة كظاهرة لها تجليات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في هذا السياق العام، هناك في المجتمعات العربية مثقف تشغله قيم كبرى كالعدالة والكرامة والحرية؛ فلا يمكن للمثقف الذي يمتلك المسؤولية والوعي والمعرفة – التي من خلالها يتحرك لاتخاذ موقف أو أداء دور أو عمل ما لأجل مجتمعه وفي نفس الوقت يعايش إشكاليات تعيشها مجتمعاته – التنكر والتجاهل لمثل هذه الإشكاليات.

وفي السياق الثقافي خصوصاً، ظهرت في السنوات الأخيرة عدة دعوات: إما تطالب بإعادة النظر في دور المثقف، وإما ترى أن دوره الحالي هو دور معرفي وأن دور المثقف التغييري قد انتهى، وإما تعتبر أن المثقف مات، وهي أقصى هذه الدعوات، وقد ترافقت مع هذه الدعوات نقاشات كثيرة دارت حول المثقف نفسه.

ومن هنا يبرز السؤال، هل لا زال المثقف يستطيع إثبات ذاته مع التغيرات التي طرأت على العالم كالعولمة وثورة الإعلام والاتصالات والأحادية القطبية، وبقاء الأحوال الداخلية في هذه المجتمعات على ما هي عليه، مع تزايد التداخل بين الخارج والداخل في التأثير على الأوضاع المحلية؟ وهل لا زالت تقع على هذا المثقف مسؤولية تغيير أوضاع المجتمعات العربية للأحسن والأفضل؟ وهل لا زال ينظر المثقف إلى نفسه بنفس منظار العقود المنصرمة؟ هذه الأسئلة وغيرها مما يتفرع عنها، تحاول هذه الدراسة مقاربتها.

## في أهمية الثقافة والمثقف

لدراسة دور المثقف بصورة سليمة مثمرة، لا بدّ من دراسة أهمية الثقافة في المجتمع على العموم وأهميتها في المجتمعات العربية المعاصرة بالخصوص، فالمثقف يكتسب أهميته من خلال الثقافة التي يتمثلها.

وباعتبار أن المثقف كائن حي يتفاعل مع ما حوله، فيتحتم عليه تكوين عدة ارتباطات مع أفراد ومؤسسات المجتمع، وفي حال كان المثقف ضعيفاً بسبب فقده مقومات تمنحه القوة فإنه يتأثر ويكون على هامش المجتمع، أما في حال كان المثقف قوياً بسبب امتلاكه مقومات تمنحه القوة فإنه يؤثر ويكون في موقع مهم في المجتمع، ومن خلال كيفية هذه الارتباطات تتأكد أهمية المثقف، ومن ضمن ارتباطات المثقف ارتباطه المهم والوثيق بالثقافة، ولكن الإشكالية تبرز عندما لا يرى المجتمع أي دور مهم للثقافة، الذي يعني تبعاً لذلك أن لا يرى أهمية للمثقف.

يمكن وصف واقع المجتمعات العربية في علاقتها بالثقافة والجوانب الأخرى، بأن الثقافة لا تنفرد بالتأثير على أحوال المجتمع أو تحديد مساراته واتجاهاته، بل إن التأثير في هذه المجتمعات قد يكون – مضافاً إلى الثقافة – من خلال السياسة والدين والاقتصاد والإعلام، فتأخذ الثقافة مستوى من الأهمية أقل أو أكثر وذلك حسب تعقيدات المجتمع، وهذه الحالة ليست معيبة في المجتمع بل هي حالة طبيعية، ولكن هناك حالات مرضية وهي أن تغيب الثقافة بصورة شبه تامة ليحل مكانها الإعلام والسياسة والاقتصاد.

فواقع المجتمعات العربية يشهد أن هناك تقلصاً للثقافة لصالح الإعلام والسياسة والاقتصاد، يرجع عبد الرحمن منيف تقلص الثقافة إلى عدم قدرة الثقافة ذاتها على مسايرة التطور «**إلا أن دور الثقافة، بمعناها الواسع والخصب، تقلص، وبالتالي تراجع دور المثقف، وقد تزامن هذا التراجع وترافق مع قيام الدولة القطرية، ثم ظهور الأحزاب، واتساع التعليم وأخيراً بروز الإعلام الموجّه.**

**لقد حدث هذا نتيجة عدم قدرة الثقافة ذاتها على مسايرة التطور، وتلبية الحاجات المستجدة؛ إذ بقيت أكثرية المشاريع والأفكار التي بشر بها الرواد في حدود المفاهيم العامة، دون إمكانية التعمق بقراءة ما استجد في المجتمع من قوى وتغيرات وقضايا جديدة، وبالتالي المساهمة بتقديم الحلول التي تلائمها، ولأن المثقف الفرد لم يعد قادراً على مواجهة الأسئلة والتحديات التي تتزايد كل يوم، وبالتالي تحتاج إلى صيغ جديدة للتعامل والمواجهة**»[1] إن عدم قدرة الثقافة على مسايرة التطور يمثل عكس ما يفترض بها باعتبارها هي التي تؤسس للتطور والتقدم والتنمية دفع المجتمع نحو التقدم والتطور والنمو؛ إذن هناك أزمة لدى الثقافة العربية، فحسب منيف الثقافة السائدة لا تستطيع أن

تقدم ما كان ينتظر منها «حين تلح القضايا الجديدة وتضغط بحثاً عن إجابات، كانت الثقافة السائدة تلجأ إلى أحد حلين: استعارة الإجابات التي ظهرت في أماكن أخرى، وتقديمها كحلول لمشاكلنا، أو الركون إلى القديم الذي بدأ زاهياً في فترات معينة، واعتباره الحل السحري القادر على كل شيء، وبالتالي لا تنحل المشاكل إلا بالعودة إليه. وهكذا بدأت الثقافة تواجه مأزقاً يزداد تعقيداً وحجماً يوما بعد آخر، وأخذ يتضح أكثر فأكثر عجز المثقف الفرد»[٢].

ويفسر د. ماهر الشريف هذه الحالة ليس فقط من ناحية أن الثقافة أخذت تنحو جانباً، بل من ناحية أن السوق أخذ ««يغزو» الثقافة، والخطير في الأمر أن «استعمار السوق» أخذ يسعى للهيمنة على حقل الثقافة، موظفاً في ذلك أيديولوجيا تزعم موت الايديولوجيات كي تؤيد وتسوغ هذا الشكل الجديد من السيطرة؛ وإذ انطلقت عملية تصنيع هذه الايديولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد باتت تحملها اليوم «نخبة» كونية متجانسة تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرائق العيش على نمط واحد، تختزل الحريات إلى «حرية التعبير التجاري» وحقوق المواطن إلى «حق التمتع بسيادة المستهلك»، وتشيع خطاباً يعتبر أن التاريخ قد انتهى، وأن حاجة الإنسان للنضال من أجل التغيير قد انتفت وما على الإنسان إلا أن «يتكيف»، باعتبار أن الوضع القائم هو سقف التطلع الإنساني وأنه لم يعد هناك من خيار، سياسي أو اجتماعي، سوى خيار الرأسمالية القائمة»[٣].

أحد أسباب تغيب أو ضعف الثقافة راجع للمثقفين أنفسهم لعدم قدرتهم على تحقيق ما ادعوه ووعدوا به، ولعل المثال الواضح للعيان ولا يحتاج للتعمق، هو التحاق بعض المثقفين بالسلطات السياسية الحاكمة؛ حيث لم يقدموا نماذج مشرّفة كمشروع مقاومة فساد هذه السلطات أو السعي لنزع استبدادها بل التحقوا بها، فكانوا في الواجهة الإعلامية والسياسية والاجتماعية لها، حيث أصبح دور المثقفين تلميع صورة هذه السلطات في مجتمعاتها وتبرير ما تقوم به في الداخل والخارج، بل إن الثقافة التي تكون وسيلة من وسائل مقاومة الأوضاع السلبية في المجتمعات تحولت إلى جزء مهم من قدرة هذه السلطات على المحافظة على السلطة والإمساك بها ومراوغة المجتمع عندما يطالب بالإصلاح أو التغيير أو الثورة ، ما أفقد الثقافة والمثقفين قيمتهم الرمزية، الذي أدى بكثير من أفراد هذه المجتمعات أن فقدوا ثقتهم بالثقافة واعتبروا أنها لا تقدم سوى الكلام.. وهذا بالطبع لا يعني أن الثقافة هي المسؤولة عن ذلك، بل صورت كأنها هي المسؤولة.

وأحد الأسباب أيضاً، عدم قدرة بعض المثقفين على مواجهة الواقع المر بسلطاته المختلفة، ما سبب إحباطاً للمثقفين أنفسهم، أفقد الثقافة فعاليتها فتخلّوا عن الدور الثقافي.

أن تعيش الثقافة واقعاً مراً ومتأزماً لا يعني أن المجتمع لا يحتاج للثقافة، فالثقافة السائدة حالياً في المجتمعات العربية لا تستطيع الانتقال بالمجتمع أو تجديده، ولا يمكنها الإسهام في المحافظة على قدر ما من الحيوية فيه أو في قدرته على مواجهة التحديات، فهذه الثقافة السائدة تحتاج لإعادة صياغة كي تكوّن ثقافة جديدة قادرة على أداء الدور المنشود منها.

إن تأزم أو (تكلس) أو جمود الثقافة لا يعني نهايتها في علاقتها بالمجتمع، بل يلزم أن يكون هناك أمل في إصلاح وتطوير الثقافة السائدة، كي يبقى لها أهمية على صعيد المجتمع.

يمكن القول إن أهمية الثقافة تكمن في أمور عدة، منها:

١- إن الثقافة طريقة حياة تشكل مشروعاً للمجتمع، بمعنى أن لها قدرة على إمداد حياة الإنسان الفردية والاجتماعية بالكثير من القيم والمبادئ، وأيضاً للثقافة القدرة على التأثير في حياة المجتمع بصورة مباشرة عن طريق الفعل الثقافي، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تأثير الفعل الثقافي في الأفعال الأخرى كالفعل الاجتماعي أو التربوي أو السياسي أو الاقتصادي حيث التأثير والتأثر بينهما، فالثقافة تتمايز بقدرتها على تكوين «بنية تحتية» تتأسس عليها أفكار ورؤى ومشاريع وقوى وأحزاب وفعاليات ومنظمات تدفعها وتحفزها للعمل، وهذا لا يعني أن الرؤية الثقافية التي يؤسس عليها هي واضحة دائماً بل قد تكون مشوشة ومرتبكة مما يفقدها الفعالية والتأثير. ومنبع قدرة الثقافة على مد باقي المشاريع بالرؤى هو اختصاصها بالنظر في مسائل مثل: من هي الذات؟ ومن هو الآخر؟ وكيف ينظر للذات والآخر؟ وكيف يكون التعامل بينهما؟ وقدرتها – أي الثقافة – على ربط الإنسان بمحيطه وتمكينه من التكيف معه وإدراكه للعالم، وفتح آفاق متعددة رحبة أمام الإنسان، حسب تعبير د. عبد الإله بلقزيز[٤]، هذا مضافاً إلى اشتغال الثقافة على الوعي والمسؤولية التي يحتاجها صاحب أي مشروع يسعى لتحقيق الذات أو المجتمع. ومن هنا يتضح أنه عندما تعجز الثقافة عن تكوين مشروع يمتلك رؤية محددة تتعثر مختلف مشاريع قوى المجتمع.

وهذا لا يعني أن كل شيء أصبح ثقافة كما يرى البعض، بل إن الثقافة هي المشروع التحتي للتغيير.

٢- لا يمكن للتكنولوجيا أو العلم أن يكونا بديلاً عن الثقافة، كما أنه لا يمكن للثقافة أن تكون بديلاً عن الدين أو العلم أو السياسة، فلكل واحد من هذه المجالات جوانب معينة يتعامل معها ويؤثر فيها، يقول د. بلقزيز في ذلك: «ولقد ذهبت أيديولوجيات ونظريات فكرية حديثة إلى الزعم بإمكانية استغناء الإنسان عن الثقافة. وكان منطلق هذا الزعم أن تطور العلوم والصناعة سيقدم أجوبة مادية عن أسئلة طرحها عجز الإنسان ثقافياً، وسيقدم بدائل موضوعية لعوالم مفترضة صنعها الإنسان ثقافيا للتعويض عن العوز والحاجة... إلخ. وقد أثبت التاريخ الحديث والمعاصر بطلان هذه الدعوى؛ بل هو أقام الدليل على تزايد حاجة الإنسان اليوم إلى الثقافة، وعلى أن الصناعة والتكنولوجيا لم تنهيا هذه الحاجة.

الأدعى إلى الإثارة أن الصناعة نفسها ـ التي كان يفترض فيها أن تلغي الحاجة إلى الثقافة بمقتضى ذلك الزعم ـ باتت تتخذ الثقافة مادة لها، وأضحت سلعها تنتقل تدريجيا من سلع مادية، أو من سلع تشبع الحاجات المادية، إلى سلع ثقافية. وما كان من الممكن للصناعة أن تستثمر في المادة الثقافية لولا أن هذه المادة ما زالت حية وقابلة للرواج والاستهلاك في المجتمعات المعاصرة»[٥].

٣- في الظروف المستعصية على التغيير ونقل المجتمع لآفاق جديدة لابد من حضور الثقافة، وكواقع حقيقي نجد أن المجتمعات العربية تعاني أزمات، و لتجاوز هذه الأزمات فإنها تحتاج إلى تجديد حياتها دنيوياً ودينياً، وإيجاد آلية لربط تراثها بحاضرها ومستقبلها، وتوحيد مختلف فئات هذه المجتمعات في مشاريع نهضوية، وإيجاد الكيفية التي من خلالها يتم التعامل مع العالم الخارجي، وبتعبير آخر، إننا بحاجة إلى أن نقدم رؤية تجاه العالم، فالثقافة تمثل أداة للنظر في هذه المسائل.

يرى منيف «إن الآمال التي تعول على الثقافة، وعلى قسم كبير من المثقفين، هي آمال كبيرة وتستحق التضحية، ويجب أن ينهض المثقفون ويتحملوا المسؤولية، دون غرور أو منة، وبشجاعة أيضاً، خاصة أن الكثيرين معهم وينتظرونهم، ولنا في مصر الثقافة والمثقفين مثل حي، فحين سقطت الجبهات كلها إثر كامب ديفيد نهض المثقفون، وفي هذه

النهضة ما يبشر بإيجابيات كثيرة، وهكذا فإن الثقافة والمثقف يعتبران اليوم الميزان والمقياس لما يمكن أن يحدث»[٦]، ويرى محمد محفوظ «إن الثقافة تشكل المضمون العقلي والنفسي الذي يدفع الإنسان نحو العمل والكفاح والتشبّث بأسباب التقدم وعوامل الحضارة، ولهذا أيضاً لا نجد مجتمعاً حضارياً بلا ثقافة، فالحضارة يلازمها دائماً تطور ثقافي.

وجماع القول، إن الثقافة هي حجر الأساس في أي مشروع اجتماعي ينشد النهضة، ويتطلع إلى الرقي والحضارة. ولكن الخطأ الفظيع الذي يرتكب بحق الثقافة وآفاقها هو حينما نعتبرها مشروعاً نخبوياً لا اجتماعياً»[٧].

حسب د. بلقزيز في العقود الأخيرة قد رجع للثقافة دورها المهم في حياة المجتمعات العربية، وذلك لأسباب ثلاثة هي أولاً: تجربة الإخفاق العربي المعاصر، وثانياً: عودة مسائل الدين والقومية والأقليات، وثالثاً: ميل الصراعات الدولية إلى التعبير عن نفسها في صورة صراعات حضارية[٨].

يقول: د. محمد عابد الجابري: «ماذا سيبقى من عروبة العرب أو من دعائم شخصياتهم أو مقومات وحدتهم إذا نحن سحبنا منها الثقافة العربية؟ إن ما يجمع بين الأقطار العربية بصورة متواصلة، في الماضي كما الحاضر، ليس السياسة ولا الاقتصاد ولا برامج التربية والتعليم...ألخ. فالاختلاف القائم بين الأقطار العربية، بعضها مع بعض، في هذه المجالات لا يقل عن الاختلاف القائم بين أي قطر منها وبين أي دولة أجنبية. بل إن الارتباط بين الدول العربية، كلاً على حدة وبين بعض الدول الأجنبية في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم أقوى وأمتن في الوقت الحاضر، من الارتباط القائم بين أية دولة عربية وأخرى في هذه المجالات. وإذن فلا الاقتصاد ولا السياسة ولا برامج التعليم توحد حالياً بين الأقطار العربية، وإنما يوحد بينها، بل يفرض الوحدة عليها، عنصر واحد هو الثقافة العربية»[٩]. ولأن لكل مشروع أو رؤية حاملاً، فعلى ذلك يبرز المثقف مع المشروع الثقافي كحامل له، وبقدر أهمية هذا المشروع تبرز أهمية المثقف، وكلما تجددت أهمية هذا المشروع تجددت للمثقف أهميته ومشروعية دوره في المجتمعات العربية.

## دور المثقف تاريخياً

بعد الحديث عن أهمية الثقافة، وعن أن المثقف هو الحامل للثقافة، يتم تناول دور المثقف تاريخياً، وذلك بإلقاء نظرة سريعة على الواقع العملي للمثقف قبل الدخول في تقييم دوره.

يختلف المثقفون – الحديث يدور عن المثقفين لا عن شرائح أخرى – في رؤيتهم لدور المثقف، فهناك من يرى أنه تبع للحاكم، وآخر يرى أنه ناضل وحارب الحاكم، وهناك من يرى أن دور المثقف كان إيجابياً فالسجون العربية احتوت مثقفين؛ الأمر الذي يعتبر دليلاً على دورهم المهم في مجتمعاتهم، وأن هذه المجتمعات لا تزال حية بفعل هذا المثقف، في المقابل هناك من يرى أن دور المثقف كان سلبياً، وأنه فشل في وعوده للجماهير، وشرّع للاستبداد وتسلّط وتاجر باسم الثقافة والقيم والحريات والكرامة.

للوهلة الأولى، يبدو أن لا إشكالية حقيقية عندما يختلف المثقفون في تقييم دورهم، باعتبار أنه لا يمكن للمثقفين الاتفاق على وجهة نظر واحدة تجاه القضايا بما فيها قضية دور المثقف، حيث لكل مثقف منطلقه في تحليل الإشكاليات والتعقيدات وفي كيفية الإجابة عليها... إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ للإجابة على سؤال: هل بقي للمثقف من دور؟ الأمر الذي يستدعي إشباع المسألة بحثاً وتدقيقاً.

## مسائل متعلقة بدور المثقف

في مثل هذه الإشكاليات لا يمكن تناول دور المثقف من دون استدعاء عدد من المسائل والأفكار المتعلقة بهذا الدور، ومن خلالها يكون التحليل أكثر دقة؛ وعلى هذا يمكن النظر إلى دور المثقف من خلال زوايا عديدة كما توضحها الفقرات التالية:

١– قد يوجّه النقد تارة للمثقف بما هو مثقف، بمعنى أن كل المثقفين يمارس عليهم هذا النقد، وتارة أخرى يوجه النقد لنوعية معينة من المثقفين، فترى الحالة الأولى أن الذي لم ينجح هو كل المثقفين، وبالتالي، فإن الذي فشل هنا هو كل مثقف بغض النظر عن مرجعيته الفكرية؛ أي أن مشكلة المثقف في بنيته الذاتية بغض النظر عن مرجعيته، فمثلاً: أزمة المثقفين العرب تطال جميع المثقفين أياً كانت مرجعياتهم الفكرية من دون استثناء، وهكذا

تكون المشكلة والأزمة التي يعاني منها المثقف العربي هي في بنيته وتحديداً في بنيته الثقافية، ومن هذه البنية الثقافية يبرز بوضوح مناهج التفكير للمثقف والخطاب الثقافي، بينما ترى الحالة الثانية أن الذي فشل هو المثقف اليساري والقومي، لأنه أراد تغيير الواقع العربي لكنه لم يستطع ذلك؛ وهذا ما طرحه د. بلقزيز في نقده للمثقف الداعية وما طرحه علي حرب في نقده للمثقف ونهايته، الأمر الذي ينطبق بدرجة على المثقف الإسلامي.

٢- هناك فكرة شائعة بين المثقفين، ترى أن للمثقف دورين: الأول الدور التغييري، والثاني الدور التفسيري؛ في المجال التغييري يتحدد دور المثقف بربط فكره بالواقع المعاش، فهو يفكر من أجل تغيير الواقع، ولا يفكر لمجرد التفكير، بينما في المجال التفسيري وهو ما اصطلح عليه بالدور المعرفي يقوم المثقف بدراسة الأفكار استهلاكاً وإنتاجاً ونقداً، وليس هناك تناقض في أن يسهم المثقف في تغيير واقعه بناء على معرفة دقيقة وشاملة لواقعه؛ يقول د. وميض نظمي في ما طرحه ماركس حول التغيير والتفسير: «**ولعل ماركس في أطروحاته عن فيورباخ كان أشهر - ولا نقول أول - مَن حاول التمييز بين نمطين من الثقافة: «كان هدف الفلاسفة تفسير العالم، في حين أن المطلوب هو تغييره»، علماً بأن ماركس بذل جهداً فكرياً كبيراً وصبراً بحثياً من أجل «تفسير» العالم وخصوصاً الرأسمالي منه، فلا شك في أن منحاه كان إذاً «الثقافة من أجل التغيير»**»[١٠] وهذا يعني أن هناك ارتباطاً بين التفسير والتغيير، وأن الدعوة للالتزام بتفسير العالم لا تعني إبعاد دور المثقف في التغيير، بل قد تكون هي الحلقة المفقودة في التغيير كي لا يكون حقيقياً مثمراً.

٣- تندرج مسألة إعادة النظر في دور المثقف ضمن تبعات انهيار المنظومة الاشتراكية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، ففي سياق المنظومة الاشتراكية هناك طليعة، جزء منها مثقفة تقود الجماهير - حيث توجد علاقة بين طليعة مثقفة وجماهير - وقد تأثر بهذه التجربة عدد من مثقفي مجتمعات العالم الثالث، والتي منها المجتمعات العربية في علاقتهم بالجماهير، وعندما سقطت المنظومة الماركسية عملياً سقطت نظرية علاقة الطليعة المثقفة بالجماهير، وبالتالي لم يعد هناك مبرر لوجود دور للمثقف في توجيه الجماهير.

ويرى د. كريم أبو حلاوة أن فكرة موت المثقف ترتبط عميقاً بتاريخ الحداثة ذات الطبيعة التناقضية في الغرب، «**ليست الدعوة إلى موت المثقف وتهميشه بنت اللحظة الراهنة، ولا هي مجرد «موضة» فكرية جرى اختراعها والترويج لها في الغرب كي يتلقفها**

مثقفو المجتمعات الأخرى كما يحاول أن يوحي به النقد المتسرع والسطحي الذي نقرأه كثيراً في الكتابات العربية. فأسس مقومات المقولة تمتد عميقاً في تاريخ الحداثة ذات الطبيعة التناقضية في الغرب. فكما ارتبطت الحداثة في سياق تطورها بمقولات الإنسان الفرد والعقل والقانون العلمي والمواطنة والتصنيع والدولة الدستورية، فإنها وبشكل محايث قد انطوت على نزعات الشك والعدمية وفقدان المعنى وتهديم المعقولية في العديد من مفاصل تطورها اللاحقة.

بهذا المعنى يشكل مهاد الحداثة المتناقض الأرضية التي تأسست عليها المرجعيات النظرية التي رفدت سلسلة النهايات في الفكر الغربي فكانت مقولات: موت المؤلف، نهاية الأيديولوجيا، نهاية التاريخ، موت المثقف، نهاية التقدم وصولاً إلى موت الإنسان»[١١].

٤- يمكن تقسيم المثقفين بلحاظ قدرتهم على القيام بالدور المطلوب منهم إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى استطاعت القيام بالدور المطلوب منها، وذلك بمقاومة أنماط التسلط الموجودة في مجتمعاتها، أو العمل ضمن حركات تحررية أو نهضوية، أو نشر الوعي بين أفراد مجتمعاتها والإسهام في عمليات تنويرية؛ الفئة الثانية لم تستطع القيام بدورها، وهذا راجع إلى أنها إما لم تستطع مواجهة هذا الواقع فانكفأت على نفسها، وإما لأنها لم تستطع التفاعل مع هذا الواقع، وإما لعدم قدرتها على فهم هذا الواقع فكان خيارها الانعزال أو التنظير فقط من دون أي إسهام عملي، وإما لأنها التحقت بالسلطة السياسية فأصبحت موظفة لدى هذه السلطة ولم يعد يربطها بالثقافة سوى ما يربطها بالأفكار، فأصبحت كالباحثين فقط وتشترك مع الأساتذة والأكاديميين المنحصر دورهم في التعليم وكتابة الدراسات والبحوث؛ الفئة الثالثة هي التي لم تستطع القيام بدورها بسبب أن الظروف لم تمكنها من ذلك، إما لعدم تفرغها للعمل الثقافي لحاجتها لتأمين مصدر عيشها لها ولعائلتها، حيث لا يوجد هناك وظيفة مسماها مثقف يعتاش المثقف منها، وإما لأن الظروف المحيطة لا يتوافر فيها للثقافة مكانة لكي تستطيع القيام بدورها بالارتكاز على هذه المكانة، وبالتالي لم تستطع التغلب على هذه الظروف الموضوعية فأصبح دورها الثقافي هامشياً أو لا يذكر.

٥- يتواجد المثقفون في مجتمعات متفاوتة من نواحٍ عدة - كما في التجربة التاريخية - على جميع الصعد، ولا سيما السياسية، أو في كيفية علاقة دولهم بالخارج إقليمياً ودولياً،

أو اختلاف توجهات وأيديولوجيات أنظمة الحكم التي وصلت للسلطة السياسية الحاكمة في دولهم، أو الحالة الاقتصادية التي يمر بها مجتمعهم، أو مستويات التعليم التي يحظى بها المثقفون، أو موقع الدولة التي ينتمون إليها دولياً وأثرها استراتيجياً، أو تأثير الاستعمار في فترات سابقة وأثره على المجتمعات فيما بعد، فكل هذه سياقات وضعت المثقفين في سياقات مختلفة من مجتمع لآخر، وجعلت تجاربهم في المجتمعات العربية متفاوتة من ناحية النضج والتأثير.

٦- بحسب محمد محفوظ، ثمة فرق بين نقد المثقف وبين تقويم دوره، يقول: «**هناك فرقاً بين نقد المثقف وتقويم دوره، ووضع النقاط على الحروف فيما يرتبط بدوره ومهماته، وبين تقويض دوره وتحميله مسؤولية الفشل ونعته بأقسى النعوت، واتهامه بشتى التهم. فمن الأهمية بمكان، إخضاع المثقف للنقد عبر فحص مقولاته وإعادة النظر في ممارسته لدوره.**

**والمثقف هنا ليس حارساً لحقيقة مطلقة، أو وصياً على شؤون الوطن والأمة والهوية، وإنما هو يمارس وظيفته المعرفية، ويسعى إلى أن يوصل إلى الآخرين وعيه وفهمه وإدراكه للأشياء والعالم.**

**فمن حق المثقف كإنسان أن يحلم بعالم أفضل، ويسعى للدفاع عن الحقوق والحريات. فحلمه النبيل ودفاعه المتواصل عن قيم النهوض والتقدم والتغيير والتطور ليس مشجباً تُعلَّق عليه إخفاقات الأمة المختلفة.**

**فإخفاق مشروعات الأمة في الحقب السابقة ليس وليد حلم المثقف أو قيامه بدور متميز في الدفاع عن قيم الأمة ومرتكزاتها الحضارية. إن عملية الإخفاق عملية معقدة ومركبة، وكل الشرائح والفئات والطبقات والمدارس والتيارات تشترك في صنع الأزمة»**[١٢].

٧- اعتبرت مجموعات مختلفة في المجتمعات العربية أن ليس لها أي دور في تغيير الواقع فانكفأت عن ممارسة دورها، واعتبرت مجموعات أخرى أن لها دوراً في تغيير الواقع ولكن بطريقتها، التي قد لا تتناسب أو لا تتفق مع طريقة المثقف، أو تتصادم مع رؤيته في مسألة التغيير، بينما نظر المثقف العربي للواقع العربي ولا زال بأنه واقع معوق لتقدم هذه المجتمعات ومن ثم لكي تتقدم هذه المجتمعات لابد من تغيير هذا الواقع، ومن هنا

يرى المثقف أنه يمكن أن يكون له دور يمارسه لتغيير هذا الواقع، فكان ارتباط المثقف بالواقع لأجل تغييره أو تطويره؛ ومطالبة المثقف بتغيير الواقع لا يعني بالضرورة ادعاء الوصاية على المجتمع كما يفهم ذلك البعض أو يروج له «**والمثقف حيثما يكون صوته عالياً، ويطالب بالتغيير والتطوير ومحاربة التخلف وكل أشكال الجهل والانحطاط، فهذا لا يعني أنه ادعى الوصاية على قيم التقدم والتنوير والتنمية، وإنما هو يسعى من موقعه إلى القيام بدوره وصنع حقيقته ومعطياتها المناقضة لما هو ممقوت من الواقع السائد. أما تراخي الفئات الاجتماعية الأخرى عن القيام بدورها في هذا المجال فليس مبرراً لاتهام المثقف بدعوى وصايته على شؤون الأمة والوطن**»[١٣].

٨- باعتبار أن تجربة المثقف في المجتمعات العربية امتدت لعقود طويلة، وارتبطت بعدد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في التأثير على أوضاع المجتمعات العربية، ولأن دور المثقف تأثر بذلك وتشكل بناء على هذه المعطيات، يفترض أن يراعي المثقف في أدواره المعرفية أو التغييرية تبني صيغة جديدة تتناسب مع هذه المرحلة، لا الترويج لمقولة موت المثقف وأنه لا أمل له في الحياة مجدداً، يرى د. برهان غليون أن دور المثقف في الحياة السياسية العربية الحديثة مر بأدوار عدة : الأول ارتبط بدور المرشد العام للأمة والداعية للأمام أو المنور الفكري وهذا قد انتهى، والثاني هو دور القيادة السياسية وهذا أيضاً انتهى، ولكن هذا لا يعني أنه لم يعد للمثقفين دور في العمل السياسي أو أنه يمكن للسياسة العربية أن تقوم بمعزل عن المثقفين أو من خلال السعي لتهميش المثقفين وعزلهم[١٤].

٩- يُنتقد المثقف من قبل عدد من الفاعلين الاجتماعيين، ففي داخل دائرة الثقافة هناك نقد المثقفين للمثقفين، وفي خارج دائرة الثقافة هناك نقد السياسيين والمنخرطين في سلك الدراسات والاهتمامات الدينية للمثقفين، وهناك أيضاً نقد المجتمع للمثقفين، ولكل واحد من هؤلاء نقد ذو طابع مختلف عن الآخر، وذلك بسبب أن إشتغالات المثقف تأخذ حيثيات متعددة لا سيما إن كانت مرتبطة بكل فئة من الفئات المشار إليها هنا.

١٠- يُشكك د. علي أومليل في مقولة: إن دور المثقف كان ملتصقاً به في كل العصور، ويرى أنه يمكن أن يوجد مثقف بلا دور: «**فحين يردد مثقفونا عبارة «دور المثقف»، فهي عبارة لم تكن موجودة في كل العصور، بل هي بنت عصر الأنوار**»[١٥].

١١- اعترف عدد من المثقفين العرب بأن المثقف العربي أخطأ بحق المجتمع، يقول د. إيليا حريق: «**الواقع أن التركيبات التي قدمناها نحن أهل الفكر، هي التي سادت مجتمعاتنا العصرية، وأدّت بنا جميعاً إلى المأزق الشرس الذي نعاني منه اليوم. نحن الذين رفعنا العقيدة القومية إلى مرتبة القداسة، ولم نقيدها بشروط حقوق الإنسان العربي، والفرد العربي، والعائلة العربية. نحن الذين رفعنا العقيدة الاشتراكية، وناديا بحرب الطبقات واستغلال الطبقات لبعضها بعضاً وإعلاء شأن الدولة فوق كل شيء، وأهملنا أن نقيّد الاشتراكية بمسؤولية الحكم وديمقراطيته، فانفرد الحاكم بالقرار، واستبد وأهدر الثروة القومية، وحطّم العناصر الفعالة، وفشل في حل مشكلة الفقر**»[١٦].

١٢- يواجه المثقف العربي في المجتمعات العربية أنواعاً عديدة من الثقافات سواء كانت دينية أو طائفية أو قومية أو إقليمية أو حتى داخل المجتمع الواحد، بالإضافة لذلك، هناك ثقافة إنسانية عامة وثقافات شبه قومية وثقافة قومية ذات صفة نوعية غالبة، ومن هذا التنوع الذي يواجهه المثقف في الثقافات تكوّن لدينا مثقفون ينتمون لمرجعيات فكرية مختلفة وظروف وطموحات مختلفة، ويمارس هؤلاء المثقفون أدواراً ليست فقط متنوعة بل في أحيان متعارضة، وبالتالي يواجه المثقف إشكالية في كيفية التعامل مع هذه الثقافات لارتباط المثقف بالثقافة وارتباط الثقافة بالبنية الاجتماعية، فلا يمكن للمثقف (صاحب الدور) أن يتجاهل كل هذا[١٧].

١٣- هناك من يذهب إلى أن هناك مسائل موضوعية يجب أن يتم « الانتهاء « منها حتى يتمكن المثقف من ممارسة دوره، فمثلاً يرى د. أومليل أن على المثقف البحث عن الديمقراطية قبل البحث عن أي دور له، لأنه يعاني من مشكلة الديمقراطية، وبدونها لن يتمكن المثقف من أداء أدواره «**إن قضية مثقفنا العربي هي شيء آخر: إنها حرية التعبير، أي قضية الديمقراطية. فقبل الدفاع عن هذه القضية أو تلك، أي عن محتوى رأيه، عليه أن يضمن الحق في التعبير عن هذا الرأي، بغض النظر عن محتواه. فقضيته الأولى إذاً هي القضية الديمقراطية التي أساسها الحريات العامة، ومنها حرية التعبير عن الرأي.**

**إن الديمقراطية هي قضية الديمقراطيين، لكنها قضية الكاتب قبل غيره، ليس لأنه ديمقراطي أكثر من الديمقراطيين، بل لأن من دونها لا تكون «مهنته» (أو صناعاته كما عبر القدماء) ممكنة، لأن الكتابة تقتضي الحرية، وهذه لا يضمنها سوى نظام ديمقراطي**»[١٨].

١٤- يمكن تقسيم مضامين أدوار المثقف لثلاثة أقسام، الدور المعرفي، والدور النقدي، ودور المشاركة في الشأن العام.

١٥- هناك أمران يتداخلان عند الحديث عن دور المثقف، وهما العامل الموضوعي الخارجي أي الظروف الموضوعية الاجتماعية والسياسية بما تفرضه على المثقف من تعقيدات وضغوط، والعامل الذاتي ويعني أن تبلّد وضعف دور المثقف كان بسبب هذا المثقف.

## في أسباب عدم قدرة المثقف على أداء دوره:

يرى د. الجابري أن انبثاق المثقف في المرجعية الأوروبية، وتحديداً في فرنسا في قضية ألفرد دريفوس، كانت لأن المثقف سوسيولوجياً يتحدد وضعه بالدور الذي يقوم به كمشرّع، ومعترض، ومبشّر بمشروع، أو على الأقل كصاحب رأي وقضية، «**وهذا هو المعنى «العام» السوسيولوجي للكلمة - فإن مقولة « المثقفين » ينصرف معناها في الأعم الأغلب إلى المعنى «القوي» الذي اكتسبته من مناسبة ميلادها ( قضية دريفوس ) خصوصاً عندما تستعمل من منظور سياسي أيديولوجي يهتم بالدور الذي يقوم به هؤلاء المثقفون في حياة المجتمع.**

**وهكذا فالمثقف بهذا المعنى «القوي»، يتحدد وضعه لا بنوع علاقته بالفكر والثقافة، ولا لكونه يكسب عيشه بالعمل بفكره وليس بيده، بل يتحدد وضعه بالدور الذي يقوم به في المجتمع كمُشرّع ومعترض ومبشر بمشروع أو على الأقل كصاحب رأي وقضية**»[١٩].

ذُكر في ما سبق أن المثقف لم يستطع تحقيق الدور المطلوب منه في الحد الأدنى، وهناك من رأى أن المثقف لم يكن له دور، فيما رأى آخرون أنه فشل في القيام بدوره، وهناك أيضاً من يرى أن دور المثقف اختلف من مرحلة لأخرى، فحقق إنجازات في إحدى المراحل ولكنه لم يراعِ التغيّرات في المجتمعات العربية، فبقي على هذه الإنجازات التي لم تساعده في معرفة الواقع كي يحقق إنجازات أخرى.

إذن، هناك أسباب أعاقت المثقف عن قيامه بالدور المطلوب منه، بل إنها وضعت المثقف في أزمة لازال المثقف يعاني منها، وهذه الأسباب إما ذاتية أو موضوعية. وسيتم دراسة كل سبب على حدة، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك رابطاً حقيقياً بين هذه الأسباب وإن كان خفي على البعض.

## الأسباب الذاتية

يقصد هنا بالأسباب الذاتية، أن عدم قدرة المثقف على أداء دوره يرجع إلى المثقف نفسه لا إلى أسباب خارجة عنه، فلا يمكن بحال تبرير الأخطاء التي ارتكبها المثقف بقصد أو بحسن نية والتي لم تمكنه من القيام بدوره المطلوب والمنشود.

يمكن إرجاع الأسباب الذاتية التي أعاقت المثقف عن أداء دوره إلى نظرته لذاته أولاً، ومدى التزامه بالوظيفة التي يلزم عليه تأديتها ثانياً، وإلى أفكاره ثالثاً؛ يرى د. المنصف الوناس أن أزمة المثقف في جوهرها ثلاث أزمات أولها راجعة إلى صلة المثقف بالغرب، والثانية مصدرها اضطراب النصوص المرجعية والبنية الفكرية التي يستند إليها المثقف، والثالثة راجعة إلى طبيعة المثقف وإلى ذاته[٢٠].

لم تقف عدم قدرة المثقف على القيام بدوره عند ذلك، بل أوصلت المثقف لأزمة حقيقية، تكمن مثلاً في فشل مشاريعه التغييرية أو الإصلاحية أو التنويرية التي وجهها للمجتمع والدولة، فلم تسعفه مؤهلاته الذاتية – سواء كانت معرفية أو أخلاقية أو التزامية – التي من خلالها يتمكن من الإسهام في التغيير والإصلاح والتنوير لتحقيق مشاريعه، فعدم اجتماع المعرفة الدقيقة للواقع والمؤهلات الذاتية للمثقف والظروف الموضوعية أعاقته عن تحقيق ذلك.

يرى المثقف دوره من خلال ذاته فقط لا من خلال ما يراه المجتمع والآخرون، بمعنى أن نظرته لذاته هي التي تحكم كل مواقفه وتُعتبر بالنسبة إليه كالمرجعية التي تحدد دوره، بينما كان من المفترض أن يكون لغيره حق المشاركة في تحديد دوره كي لا يخرج عن الموضوعية عند تحديد ذلك بنظرته الذاتية القاصرة، وتسبب هذا في إيقاع المثقف في أوهام تصور من خلالها أنه بطل هذا الزمان، فطابق بين نفسه وبين المجتمع، وقدّر لنفسه إمكانيات رأى أنه من خلالها يستطيع تحقيق طموحاته ومشاريعه «**إن حديث مثقفينا اليوم عن «دور المثقف» و«رسالته» حديث يخلط عادة بين الدور الذي يزعمونه لأنفسهم والرسالة التي يدّعون القيام بها، وبين وضعيتهم الحقيقية في الواقع الفعلي. وحصيلة هذا الخلط هو وعي شقي لديهم نتيجة للتناقض الحاصل بين ما يدّعونه، ومكانتهم الحقيقية التي هي دون طموحاتهم، والصورة التي يرون فيها أنفسهم.**

قد يقال إن هذا هو مشكل «المثقف» من قديم – مع اختلاف المضامين بحسب العصور – وإن هذا الأخير قد لازمه دائماً شعور بأن هناك خللاً ما في التقييم كلما وُضع المثقف في ميزان نظام القيم المجتمعية؛ فالقيمة التي يعطيها هو لذاته ولمهنته الثقافية هي عادة دون القيمة التي يعطيها للمجتمع؛ فالمثقف يرى أن للثقافة القيمة العليا، وأن الناس هم الذين عليهم أن يسعوا من أجلها – لو كانت القيم قد وضعت في نظامها الحقيقي – لا أن يسعى هو إليهم بالخدمة والتوسل والتبعية»[٢١].

كذلك، تصور المثقف أن بإمكانه القيام بالدور المنشود والمطلوب منه من خلال ذاته دون الحاجة للمؤسسات أو تكوين علاقات تفاعلية وتشاركية مع المجتمع، وحقيقةً هذا هو نوع من «الغرور» غير المبرر، فقد تصور أن مجرد امتلاك أفكار معينة يعني امتلاكه عصا سحرية قادرة على تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي، فمشكلة المثقف إذن قد لا تكون في افتقاد الفكرة أو الطموح بل في افتقاد آليات العمل.

يضع المثقف العربي نفسه أحياناً بين ثنائيات لا يستطيع تحملها واقعاً، بل من الأساس ليس مطلوباً منه وضع نفسه بينها، أبرز هذه الثنائيات في اللحظة الراهنة هي: إما أن تكون مع الاستبداد أو أن تكون مع الاستعمار، والمثال العراقي شاهد حقيقي على ذلك لا يحتمل الإنكار – مع الاعتراف بأن الحال العراقي وصل إلى حالة معقدة، من الصعوبة الخروج منها بحلول من دون دفع أثمان باهظة جداً، أو بحلول ترضي الأطراف جميعاً –؛ أو في حالة أخرى إما أن تكون مع سلطة غير ديمقراطية وإما أن تكون مع معارضة أيضاً غير ديمقراطية، وهذه ثنائيات زائفة، لم يستطع المثقف وضع المنهجية السليمة للخروج من المآزق التي سببتها له، فهو يرى نفسه أنه يختار أهون الشرين كمن يرى أن الاستبداد الداخلي أهون من الاستبداد الخارجي أو العكس. المثقف «الحقيقي» هو من لا يُفرض عليه الاصطفاف لأحد خيارين كلاهما مر ويمكن له اختيار خيار ثالث، ففي مثل هذه الثنائيات يكون المثقف أمام حالات حديّة هو من يضع نفسه فيها أو يسمح بأن يجبر أو «يُحشر» في اختيار أحدها، بينما يقع على عاتق المثقف اختيار أو اجتراح خيارات أخرى، تعبر عن موضعه الذي يفرضه الوعي والمسؤولية.

نهاية المثقف في الحقيقة تكون عندما تموت المقومات التي تقومه كالنقد والوعي والمسؤولية، أو عندما تفقد هي فاعليتها؛ بمعنى أن المثقف عندما يتلكأ في ممارسة النقد من

أجل أولوية يتوهمها فإنه ينتحر، والواقع العربي شاهد على مثقفين دعموا أنظمة حكم من أجل وحدة سياسية متوهمين أن هذه الأنظمة الحاكمة هي من تدافع عن هذه الوحدة السياسية، وكذلك عندما يفتقد المثقف الوعي فإنه ينتحر لأنه كمن يحمل أفكاراً دون وعي بما ستقوده إليه، فالوعي يمكّن المثقف من وعي اللحظة الراهنة وكيفية التعامل مع الأوضاع المحيطة، كما أنه يعقلن المعرفة التي يكتسبها المثقف، فلا قيمة لأفكار يحملها ذهن الإنسان من دون أن تمارس هذه الأفكار تأثيرها الحقيقي، حيث تصبح مجرد معلومات جامدة في الذهن.

وإنحباس المثقف في دائرته الضيقة لا يمكنه من ممارسة أدواره بموضوعية، ولكنه عندما يخرج من إطاره الذاتي للتفكير إلى الإطار الاجتماعي، فإنه يستطيع ممارسة أدواره بموضوعية – فمن خلال الإطار الاجتماعي للتفكير يتطور تفكير المثقف لأنه ينظر للواقع كما هو لا كما يريد المثقف أن يراه – ويتمكن من التعرف على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المجتمع لا التي يتصور أن المجتمع يعاني منها، فهذا الإطار يمنح المثقف نظرة شمولية لا نظرة تجزيئية للمجتمع، وبالتالي يستطيع من خلال الإطار الاجتماعي للتفكير أن يُثمر ما يتوصل إليه من معرفة، وهذا سبب معاناة بعض النخب العربية من أنها غير قادرة على التواصل مع المجتمع؛ لأنها ترى أن المجتمع لا يريد فهمها كنخب، وهي مصيبة جزئياً في ذلك، ولكن الحقيقة أن هناك جانباً آخر في هذه المسألة، وهي أن بعض النخب هي التي لم تفهم المجتمع على حقيقته، بل أرادت مطابقته على ذاتها، فأوقعها ذلك في أخطاء في تعاملها مع مشكلات هذا المجتمع، وهذا لا يعني أن المجتمع أصبح على حق في كل ما يراه مقارنة بالنخبة التي أصبحت على خطأ في كل ما تراه.

كان على المثقف من خلال النقد المتبادل بين المثقف للآخرين والآخرين للمثقف، أن يعي ذلك ويبدأ بإعادة صياغة جديدة لمشروعه النقدي الذي يشتغل عليه، فيبدأ بالسؤال: إلى أي مدى تحققت أهدافه وجهوده النقدية؟ وهل يحتاج لإعادة النظر في آليات النقد الثقافية لديه؟ وهل مارس المثقف النقد الذاتي على ذاته أم وجّهه فقط للآخرين؟

وبقاء المثقف في حالات رد الفعل دون القيام بالفعل جعل جهوده ذات فعالية ضعيفة، وهذه الإشكالية موجودة في بنية مثقف المجتمعات العربية، وبدون قيام المثقف بالأفعال أو المشاريع لن ينتقل لنجاحات تؤكد خياراته التي انطلق منها والتأثير في أوضاع المجتمع للأفضل، وسيبقى المثقف على ضعفه لحين إعلانه الفشل بنفسه، وفعل المثقف يتضمن

الإبداع واجتراح مناهج ونظريات جديدة في التفكير والنظر للواقع ووسائل عملية فعالة لتغيير الواقع. فلا يكفي أن يبقى المثقف العربي ذا دور سلبي هو التمرد والرفض للواقع السلبي، بل إن الدور المهم الذي يقع عليه هو كيف يستطيع تقديم رؤى مستقبلية للواقع السيء؟ بمعنى أن مشاريع النقد – باعتبارها فعلاً – رغم أهميتها فإنها غير كافية بل لابد من إكمالها بمشاريع البناء.

يعيش المثقف ازدواجية في حياته النظرية والعملية التي تحتاج لنقد صريح، فالمثقف يحتاج للالتزام بمعناه العام بما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وأهمّه الالتزام الأخلاقي الذي يجبر المثقف على عدم ممارسة ازدواجية بين فعله وقوله، فالالتزام يؤكد صدقية المثقف بالنسبة للمجتمع، يذكر د. الطاهر لبيب نموذجاً لعدم التزام المثقف بما يقوله: «**نجد مثقفنا ديمقراطي التفكير خطاباً ولكنه ديكتاتور في علاقته بالآخرين، مبدئي خطاباً ولكنه انتهازي في حياته، قومياً خطاباً وهو سمسار مع المصالح الأجنبية في ممارسته**»[٢٢]. من الطبيعي ألا تكون كل شريحة المثقفين على مستوى عالٍ من الالتزام الأخلاقي، حيث يوجد فيهم عدد من الانتهازيين والمنتفعين والوصوليين وغير الشرفاء وأصحاب الخلق السيء بما فيه من عدم الوفاء وعدم الأمانة ونحو ذلك، حيث إن طبيعة الإنسان يمكن أن تنزع للخير أو تنزع للشر حسب التربية، ولكن الإشكالية هي في تصور أن المثقفين كظاهر وكرسالة هم المدافعون عن الحريات والحقوق، ولكنهم على مستوى الحقيقة والواقع ينتهكون هذه القيم والمبادئ التي يدافعون عنها، فكيف يكونون أداة لهذه الانتهاكات؟!.

وحيث إن صفة المثقف وجود إضافي على الإنسان، ومن هنا ليس بالضرورة أن يؤثر هذا الوجود الإضافي كثيراً وجذرياً في الوجود الطبيعي للإنسان، فقد يكتسب الصفات الإنسانية السلبية دون الإيجابية، كما تعتري الإنسان حالات ضعف ويأس، أو قد يكتسب الصفات الإنسانية الإيجابية دون السلبية كحالات الممانعة والصبر وغيرها، ومن هنا لا يوجد داخل الثقافة ما يحمي المثقف من الوقوع في فخ المال والشهرة والسلطة والجاه إلا بالاستعانة بخطاب يحمل قيماً ومثلاً وأخلاقاً، وهذا ما يجده في الدين والأخلاق، فإن لم يتمكن المثقف من تدشين خطاب ثقافي يستمد من الدين والأخلاق أصولاً تحميه في مواجهته مع نفسه والمجتمع والسلطة والمال فإنه لن يكون في مأمن من ذلك، ومثقف السلطة في المجتمعات العربية دليل على ذلك ولا سيما مثقف السلطة السياسية الحاكمة الذي «امتلأ» جيبه في مقابل تبرير أفعال الحكومات وشرعنتها.

ومن ضمن الازدواجية التي يمارسها المثقف أحياناً، ازدواجية النقد، حيث لا يستقيم النقد عندما يكون ذا معايير مزدوجة، فعلى سبيل المثال قد ينقد مثقف ما جهةً تمارس استعماراً أو هيمنةً أو نهباً لثروات هذه المجتمعات، ولكن في الوقت ذاته لا يمارس هذا المثقف النقد على مجتمعه وما يحمل من سلبيات وآليات قمع وتخلف، أو قد يصب المثقف جام غضبه على مجتمعه فيمارس نقده ليل نهار على هذا المجتمع، ويتناسى ما فعله الآخرون بمجتمعه، أو يتناسى أنه لا يوجد مجتمع لا توجد فيه سلبيات وأخطاء، أو مثلاً يمارس المثقف نقداً ضد آخرين يختلف معهم في الأيديولوجية أو التوجه أو الفكر ولكنه يتناسى أن يقوم بنقد ذاته والأيديولوجية التي يتبعها أو فكره أو الجماعة أو الحزب الذي ينتمي إليه، أو يتناسى أنه يحمل نفس ما يقوم بنقده في هؤلاء الآخرين، حيث إن هناك أمانة أخلاقية وعلمية لا يمكن للمثقف تجاهلها، أو يتصور أن المجتمع غافل عما يقوم به، حيث يؤدي هذا إلى افتقاد المثقف لمصداقيته بين الناس وتبقى جهوده المبذولة في مهب الريح.

حسب د. بلقزيز، فإن هناك اختلالات في السلوك الثقافي لبعض المثقفين إزاء المجتمع العربي، وهي مسؤولة عن تواضع دور المثقف في المجتمع العربي المعاصر، ويرى أن المثقف بحاجة للتحرر الذاتي عند مواجهتها، ويحصي أربعة منها هي: النخبوية الإنعزالية، الشعبوية، الطبقوية الاختزالية، والحزبية السياسوية[٢٣].

أسهم الضعف المعرفي للمثقف العربي في إضعاف دوره، فهو انحبس كثيراً ولا زال في سجال أيديولوجي مع الآخرين مما أدى لانحباسه في إطار فكري ضيق، دون الاستفادة من الانفتاح على الفكر الموجود داخل مجتمعه أولاً والموجود في الثقافات الأخرى ثانياً.

فأهم اشتغالات المثقف هو ما يكون على الأفكار والوعي اللذين ينموان ويتطوران بالانفتاح على الأفكار والآراء الكثيرة والمتنوعة التي تعج في هذا العالم.

ولتجاوز الهشاشة المعرفية الملاحقة للمثقف، ولكي يصبح مؤثراً فإنه يحتاج إلى أن يمتلك مناهج في التفكير تمكنه من رؤية الأمور والواقع على حقيقتها لا كما يريد هو ويتمنى أو يصور له، الذي يعني الحاجة لمعرفة المناهج العلمية والحديثة عند النظر في النظرية والواقع، وإن استخدام المثقف للمناهج الجادة والدقيقة لا يعني بالضرورة الانفصال عن المجتمع بحجة أن أفراد هذا المجتمع لا يستطيعون التواصل مع المثقف بما

يراه من أفكار ورؤى، فيمكن للمثقف الكتابة والتواصل بعدة مستويات وعدة خطابات للإسهام في رفع مستوى المجتمع المعرفي ووعيه، لأن الإشكالية التي حدثت ولا زالت تحدث أن البعض قد يتعالى بمجرد أن يكون لديه إحساس بأنه وصل لمستويات فكرية متقدمة، وهذا مما لا شك فيه خلاف التواضع كقيمة أخلاقية قبل أن يكون قيمة علمية.

يقول الفضل شلق: «أما النخب الثقافية عندنا ،فهي تعتبر أن مهمتها هي التغيير، وتعطي الأولوية للتغيير والممارسة على العمل الفكري والنظري، وعندما تعجز عن التغيير فإنها تُلقي باللائمة على الأنظمة. وتكون النخبة، في هذه العملية قد برأت نفسها وأخفت حقيقة عجزها المعرفي. وتستفيد الأنظمة السياسية من هذا العجز المعرفي لتعمل بمقتضى الأفكار والمقولات السائدة، وتجد في ذلك سهولةً مبَّررة.

تعطي النخبة الثقافية عندنا الأولوية للتغيير بسبب وعيها التقني، الوعي المباشر الذي ينشد نتائج سريعة ولا يستطيع الصبر على التطورات طويلة المدى. وتعجزُ النخبةُ، بسبب بنيتها، عن التغيير المباشر، الذي ما عاد يفيد شيئاً في العادة سوى إنتاج انقلابات لم تعد تحدث. وتكونُ نتيجة العجز عن التغيير المباشر العزوف عن التدخل للمشاركة في التغييرات طويلة المدى. إنّ هذه الأخيرة تحدث دون أثر للنخبة ومعرفتها. والأرجح أن معرفتها ووعيها يشكلان عقبة في وجه تقويم الاعوجاج. وإذا أردنا الجناس اللغوي، يمكننا القول إن العزوف عن التقييم (المعرفي) يؤدي إلى العجز عن التقويم»[٢٤].

أُنتقد المثقف لعدم قدرته على فهم الوعي التاريخي للمجتمعات العربية وفهم التحولات العالمية ما أصاب دوره بالشلل، فمن دون تشخيص حال المجتمعات التي هي بحاجة للتغيير والتطوير، ومن دون فهم المسائل المؤثرة في هذه المجتمعات لن يتمكن المثقف من النجاح في إيصال أفكاره لتطوير وتغيير هذه المجتمعات، فالمثقف يتعامل مع مجتمعات، نسبة الأمية فيه كبيرة، ومستويات الإدراك عند المتعلمين إجمالاً لا زالت ضعيفة – حيث البنية التعليمية لا زالت ضعيفة في المجتمعات العربية – الأمر الذي يعيق إيصال وتفصيل الأفكار بدقة لشرائح كثيرة من هذه المجتمعات التي يهجسها التغيير، وهناك مثلاً مثقف يكتب ولكنه لا يذكر كم عدد من يقرأله، ويتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة ولكن يشوب كلامه بعض التشويش من قبل أفراد المجتمع، وقد يعي أفراد المجتمع كثيراً من هذا المفردات في خطوطها العامة ولكن قد تختلط عليه مسائل عديدة

فيحتاج لمن يتواصل معه كي تتضح له الصورة والأفكار فتتطور معرفته ووعيه بها، وبعد ذلك يستطيع تحديد موقعه من حركة المجتمع الذي يطالب بحقوقه. وفي لحظة بروز ظاهرة العولمة على الساحة العالمية في العقود الماضية التي ألغت الحدود وأصبح الكون قرية صغيرة كما يعبر عن ذلك بصورة متكررة، وترافق ذلك مع زيادة الهيمنة الأميركية ومحاولتها السيطرة على العالم لتكوين إمبراطورية جديدة، وتأثير هذه الأحداث العالمية على المحلي والإقليمي، بات المثقف محتاجاً إلى فهم هذه الأمور بصورة تركيبية لا تجزيئية كي يدركها بصورة مترابطة، لأن الأحداث أصبحت مترابطة يؤثر بعضها على بعض، على أن يكون ذلك بصورة دقيقة كي يتمكن أيضاً من فهم العلاقة الجدلية والتبادلية بين الخارج والداخل في مسائل التغيير.

ولا يعتبر عيباً ثقافياً ولا أخلاقياً قيام المثقف بالتراجع عن أفكارٍ كان يتصور أنها عملية أو مناسبة أو حقيقية، بتغييرها أو تطويرها لتصبح لديه أفكار أخرى؛ لأن المثقف يتعامل مع أفكار من طبيعتها قبول التطور والتغيّر والموت والازدهار، بل من الأجدى والأجدر بالمثقف ممارسة المراجعة لا عدم المراجعة، فبهذه المراجعة التي تعتبر مصداقاً لممارسة النقد الذاتي للذات المثقفة يتقدم المثقف. وانحباس المثقف في إطار فكري لا يريد الخروج منه أو لا يريد التفكير من خارجه سبّب المثقف التأزم، وهذا لا يتناقض مع أن تكون للمثقف مرجعية فكرية، فكل مرجعية لها إطارات متعددة، وفي مستوى آخر، توهم المثقف أن التفكير في إطار مرجعية فكرية معينة يعني أنها غير قابلة للأخذ من المرجعيات الأخرى أو أنها مستغنية عنها، وهذه إشكالية الذات لا إشكالية المرجعية. وعليه يصبح مضمون ذلك، أن تعامل المثقف مع أفكاره كشيء ثابت يستعصي على التطوير والإضافة والتنقيح فضلاً عن التغيير يهدد المثقف بفقد مكانته نتيجة ارتباطه بهذه الأفكار بصورة دوجماطيقية. ومراجعة المثقف لأفكاره لا تعني أن يصبح بهلوانياً، له قدرة عالية على التأرجح والتنقل والتقلب بين الأفكار المتعارضة وقت شاء وبسرعة، فلابد أن تخضع مراجعة الأفكار لشروط موضوعية أكثر منها رغبة ذاتية، أو تأزماً ذاتياً مستمراً قد يعاني منه المثقف.

قيام المثقف بمختلف أدواره يعني أن المثقف سوف يدخل حالة مواجهة مع « منافسيه»، ولا سيما عندما تكون الأحوال المحيطة تهيئ أرضية جيدة لمثل هذا. وحقيقةً، إن الواقع له

قدرة على تهيئة أرضية الصدامات والمواجهات الكثيرة والمختلفة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، فمثلاً قيام المثقف بدور الناقد لأشخاص أو رموز دينية، أو سياسية، أو لمؤسسات تحظى بسلطة كما في المؤسسة الدينية أو المؤسسة السياسية، قد يُقابل بالتهديد أو الضغط عليه من قبل هذه الرموز أو المؤسسات، وهذا يعني أن وظيفة النقد في مجتمعات كالمجتمعات العربية لها ثمنها وذلك لاعتبارات عدة منها: غياب الشفافية وانخفاض سقف حرية التعبير...

ومن دون وعي المثقف لكيفية استخدام حقه في النقد، ولثمن هذه المواجهات والاقتناع بالدخول فيها لا يمكن للمثقف تحقيق دوره، وهذا ما حدث بالفعل، حيث لم يدفع المثقف ثمن التغيير في المجتمعات العربية الذي يوصف بأنه «غالي الثمن».

ومن الجدير ذكره، ما حصل في العراق باعتباره حدثاً مهماً على مستوى المجتمعات العربية والتاريخ العربي المعاصر، فما حدث يعتبر مثالاً واقعياً لضعف دور المثقفين العرب، إما بسبب أفكارهم أو بسبب مواقفهم، فلم يكن احتلال العراق نتيجة لعقد واحد بدأ من غزو العراق للكويت، بل نتيجة عقود عدة تسبب تراكم الأخطاء فيها باحتلال العراق، فلا يستطيع المثقف أو السياسي أو رجل الدين نفي مسؤوليته عما وصلت إليه الأمور في العراق، بل في أحيان، كان المثقف هو من تسبب في هذا الاحتلال، من خلال سكوت عدد من المثقفين عن ديكتاتورية الطاغية أو تحريض الخارج على إسقاط النظام السابق بهذه الطريقة، مما هيّأ لاحتلال العراق.

لا يراد هنا وصف العلاقة بين الحدث السياسي والمثقف كعلاقة ترابطية تلازمية لا تنفك، ولكن يشار إلى أنه بسبب ضعف الوعي التاريخي تحديداً، أصبح من مسؤوليات المثقف تحرير الوعي، وكما تقدم، ليس صحيحاً أن المثقف مجبر على اختيار أحد شرين إما القبول بديكتاتورية الطاغية صدام أو احتلال أميركا للعراق، فيمكن للمثقف الوقوف أمام هذين الخيارين بالوقوف ضد الديكتاتورية والاحتلال معاً ورفض اختيار أحدهما، واجتراح حلٍ يرفض الاحتلال والاستبداد في وقت واحد، قد يُفرض جدلاً أن السياسي مجبر على اتخاذ أحد خيارين، ولكن من يستطيع إثبات أن المثقف مجبر على أن يكون موقفه كموقف السياسي، فيمكن للمثقف رفض كلا الخيارين ولا يسبب له ذلك أي إرباك في موقفه أو اهتزازات نفسيه لديه، ويبقى على المثقف البحث عن كيفية إنشاء علاقة مع سياسي أُجبر على اتخاذ أحد هذين الموقفين.

## علاقة المثقف بالغرب

لا يمكن الحديث بالمطلق عن المثقف، دون الحديث عن ارتباطه بمرجعية تكوّن أفكاره وتحدد مواقفه ومساره، ومن الصعوبة الحديث عن مثقف مستقل أو متحرر من مرجعية، والمرجعية هنا تختلف عن الإطار السياسي للمثقف، بمعنى أن المثقف ينتمي لمرجعية معينة ولكنه قد لا ينتمي لحزب أو منظمة أو عمل سياسي مباشر، فيمكن والحال هذه أن يطلق عليه تسمية مثقف مستقل، أي لديه استقلال أكثر من كونه مؤطراً داخل إطارات معينة ولا سيما عندما تتسم هذه الإطارات بالضيق تجاه الآخرين، فتجريد المثقف عن المرجعية كالحديث عن مثقف لا يملك أفكاراً، لا نقول إن المرجعيات تتميز بالتماسك أو لا يمكن أن تتداخل فيما بينها، ولكن كل مرجعية فكرية تتمحور حول أفكار معينة تميزها عن غيرها من المرجعيات، فيوجد بين المرجعيات الفكرية المختلفة أفكار متناقضة جداً وأخرى مشتركة، وفي حالة الأفكار المشتركة بين المرجعيات فإن الاختلاف يبرز حول التفاصيل التي يمكن وصفها بالشديدة؛ ومسألة الحريات والإنسان والدين شاهد على ذلك. ومن خلال المرجعية يتمكن المثقف من قراءة الواقع الماثل أمامه، ويمكن تقسيم المرجعيات إلى عدد من التقسيمات، وفق الدين أو الفكر أو الجغرافيا وهكذا.

لم تنقطع علاقة المجتمعات العربية بالغرب سواء في صورته القديمة أو الحديثة أو المعاصرة، وسواء تجلت هذه العلاقة في صورة إيجابية أو سلبية، فهناك من يرى أن الغرب ونتيجة لقوته يلقي بظلاله منذ أكثر من قرن على المجتمعات الأخرى أرادت هي أم لم ترد، وهناك في كل فترة مجموعة من المسائل هي التي تحدد مسار العلاقات بين المجتمعات الإسلامية والغرب، فقبل أكثر من قرن حكمت مسألة الأخذ بالتنظيمات في الجانبين العسكري والإداري مسار تلك العلاقة، وتطورت فيما بعد فأخذت بعداً ثقافياً باعتبار قوة الغرب الثقافية والفكرية والتكنولوجية والسياسية، فأصبح نموذجاً يمتلك القوة، التي يضغط بها على غيره من المجتمعات بما فيها العربية والإسلامية للاحتذاء به كنموذج، وهذا ما جعل العلاقة الثقافية بالغرب تحكم رؤية شريحة كبيرة من المثقفين، ولا تخرج مقولة المثقفين التي كانت في الأساس مقولة أوروبية فرنسية من هذا السياق، وهذه العلاقة ألقت بظلالها ليس فقط على المؤيدين بل وعلى المانعين للعلاقات الثقافية بين المجتمعات العربية والغرب.

أحدث الغرب هزة اجتماعية فكرية سياسية ليس فقط من خلال النخب التي عاشت أو زارت الغرب سواء التي بقيت فيه أو التي رجعت لدولها «تبشر» بالنموذج الغربي، بل إن هذه الهزة نتجت باحتكاك الغرب الحديث بالمجتمعات العربية الإسلامية مباشرة، فمنذ الحملة الاستعمارية لنابليون على مصر كان الغرب يحتك مباشرة بالمجتمعات العربية الإسلامية في داخلها – رغم أن البعض يصف هذه الحملة بأنها تنوير لا غزو – وكذلك في باقي نماذج الاستعمار التي استعمرت مجتمعات أخرى من العالم الإسلامي فقد كان احتكاك الغرب من داخل هذه المجتمعات، ولا زال واضحاً أن الغرب يمارس تأثيراً على هذه المجتمعات من خلال نموذجه الذي يريد من العالم اتباعه من خلال القوة الاقتصادية والممارسة السياسية، ولا ننسى في هذا السياق تأثير القوة العسكرية وما ساعدها من تغيّرات طرأت على العالم كما في الثورة العلمية وتجليها في المعلوماتية، في وقت يُلاحظ فيه عدم قدرة مجتمعات كثيرة بما فيها العربية على إبداع ثقافتها ومستقبلها.

وفي سياق قوة الغرب تبرز إشكالية تأثير ثقافته أولاً على نخب مثقفة في المجتمعات العربية ومن ثم على أفراد هذه المجتمعات، فالنموذج الثقافي الغربي قد يتصادم أو في أدنى المستويات يختلف مع الثقافة الموجودة للمجتمعات العربية، وقد يحكم ذلك مستويات متعددة من الرفض الكامل إلى التبعية الكاملة وإن كانت في حدود أو فئات صغيرة مع ملاحظة أثر الاحتلال الأميركي للعراق والدعم المستمر لإسرائيل، ومن هنا تبرز إشكالية المثقف العربي فهو بين ثقافة مجتمعه المأزومة وبين ثقافة يصور له أنها تحقق له امتداداً وتأثيراً على المستوى العالمي، فيبدأ بممارسة مقارنة بين مجتمعه وثقافته ومجتمع الغرب وثقافته، الذي أوجد لدى بعض المثقفين حالة تبعية للثقافة الغربية بحيث لا يرى في الثقافة الغربية إلا الإيجابيات ويصعب عليه التعامل معها بدون انبهار واستهلاك ونقد، وكذلك قد تُلغى من اعتباره ثقافات لا تسير في نسق الثقافة الغربية، وهذه الحالة أوجدت لدى المثقف العربي الذي دار في هذا المدار تكريساً لعلاقة الغالب والمغلوب التي ترى أن المغلوب دائماً يتمثل الغالب، ففشل المثقف في التواصل مع مجتمعه وأحس بالاغتراب عنه، فهو يريد معالجة مشاكله الذاتية والاجتماعية من خلال تجارب أخرى، بل وصل الحال بهذا المثقف أن فقد القدرة على اجتراح الحلول لمشاكله خارج نطاق السيطرة الغربية، ففقد القدرة على الاستقلال وفقد القدرة على الفعل والممانعة تجاه ما يقوم به الغرب من التأثير السلبي على

مجريات الأحداث، ويمكن وصف ذلك بالكسل العقلي لدى المثقف، فهو يرى أن موازين القوى في مختلف الجوانب غير متكافئة حيث ترجح الكفة الغربية، فلا يمكن التفكير في الخروج من الواقع الصعب إلا من خلال الغرب؛ ولكن هناك مثقفين وبسبب ممارسة الغرب هيمنة واستعماراً لهذه المجتمعات اتخذوا موقفاً سلبياً من الغرب مغايراً للموقف السابق.

يرى خالد الحروب أن ما يراه ابن خلدون من تقليد المغلوب للغالب ليس إلا نظرة سطحية، حيث إن هناك علاقة أخرى قد تنشأ بين الغالب والمغلوب وهي مقاومة المغلوب للغالب «**هناك بالطبع إشكالية معرفية / تاريخية عميقة إزاء تسطير آلية علاقة صحية مع الغرب مرتبطة بزمانية وتراتبية موازين القوى، ولا يمكن استسهالها. فعلاقة القوة المغلوبة بالقوة الغالبة معقدة وملتبسة، وأحياناً كثيرة لا تسير وفق الوصف الخلدوني الذي يبدو تسطيحياً عندما يقرر أن القوة المغلوبة تنزع في كل الأحيان إلى تقليد القوة الغالبة. فهذا التقليد ينطبق على أجزاء من الحياة الاجتماعية والسياسية حيث يكون التقليد ساذجاً وأحياناً كثيرة متطرفاً، لكن هناك أجزاء أخرى من تلك الحياة يحكمها منطق الممانعة ومقاومة تأثيرات القوة الغالبة، وأحياناً بشكل عنفي ومتطرف. وبمعنى راهن، يفيد ذلك أن منطق تقليد الغرب ومنطق رفض الاقتباس عنه يتطرفان أحياناً، عند نهايتين متضادتين، ويكادان يدوران دورة كاملة في تطرفهما ليلتقيا في أقصى نقاط التطرف، لكن ظهراً لظهر.**

**عندما تكون القوة أو الحضارة المعنية غالبة، أو تشعر بندّية وتساو مع القوى الأخرى، فإنها تمتلك ثقة أكبر إذ تتعامل مع مسألة الاقتباس عن، أو الممانعة ضد، القوى / الحضارات الأخرى، وهذا بخلاف المنطق الخلدوني التسطيحي. شواهد التاريخ العربي الإسلامي تعزز هذه النقطة، حيث كانت حركة الاقتباس والترجمة والتقليد، سواء عن الفرس أم الرومان أم اليونان، تصل إلى أقصى مستوياتها بموازاة تامة مع وصول الفاعلية الحضارية العربية الإسلامية إلى أقصى درجاتها. وبعكس ذلك كانت حركة الاستفادة من الآخرين، أو حتى التعامل معهم بانفتاح وحرية، تنحدر إلى أدنى مستوياتها عندما تنحط الأوضاع العربية الإسلامية ويصل الجمود الحضاري إلى أسوأ نقاطه**»[٢٥].

وهناك نقطة جديرة بالتنويه، وهي أن هناك من المثقفين من يروج أن القيم الموجودة في الغرب هي قيم عالمية لم تعد فقط قيماً غربية، ولا يمكن مناقشة صحة هذا الرأي إلا

بمناقشة مسألة مهمة مرتبطة به وهي كيفية تطبيق الغرب لهذه القيم، فمما لا شك فيه أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحداثة قيم مهمة لا غنى للمجتمعات عنها كي تتطور وتنهض ولكن كيف ينظر الغرب لهذه القيم في المجتمعات الأخرى وليس فقط في مجتمعاته؟ فهناك من يشكك في كون القيم الغربية قيماً عالمية، ويضرب لذلك مثالاً محسوساً، وهو ما تقوم به أميركا في الوقت الراهن من التدخل السلبي في سيادة دول لأجل مصالحها فقط دون النظر لأي اعتبارات أخلاقية أو قانونية، وهذا التشكيك لا يطال النخبة غير الأميركية بل يطال بعض النخب الأميركية «**فالكثير من الباحثين الأميركيين يعترفون طوعاً بأن مشكلاتهم الاقتصادية الراهنة تنبع من الاختناق الكامن في الفكرة الديمقراطية الأميركية نفسها. التي تعتبر منقوصة في الداخل ومستبدة في الخارج. فالعالم بأسره يشعر بالحيرة لا بل بالسخط وحتى بالكراهية من سياسات التسلط وحماقات السياسيين والإعلاميين الذين يطوفون حول العالم مبشرين بفضائل هذه «الديمقراطية». وهذا المشهد المضحك المبكي لم يعد مستهجناً من أعدائهم، بل حتى من أقرب الحلفاء لهم. كما أن الوثائق الفكرية التي تصدر عن بعض الأوساط الأكاديمية عندهم حول عالمية القيم الأميركية المتعلقة بمفاهيم الكرامة والديمقراطية والأخلاق والحقيقة وحرية الرأي والمعتقد أضحت موضع شك عميق لدى نخب معظم شعوب العالم**»[٢٦].

يفترض في الحديث عن علاقة بعض المثقفين بالغرب البدء بوضع العلاقة مع الغرب في سياقها الصحيح كي تتحد مسارات هذه العلاقة بعد ذلك.

يمثل الانفتاح الواعي للمثقف على الثقافات العالمية الحية والمعاصرة حاجة أساسية وحقيقية له تمكّنه من تقديم أطروحات وأفكار تسهم في تقدمه ذاتياً وتقدم مجتمعه، بل يمكن القول: إنه لا خيار أمام المثقف غير الانفتاح على الثقافات، حيث يحتاج إلى التعرف على التجارب والأفكار الأخرى التي يمكن من خلالها التوصل إلى خلاصات ورؤى يحدد بها موقعه وتمكنه من تقديم خطاب مستقبلي، فليس الانفتاح مسألة ثانوية في ذات وتكوين المثقف فيتوهم أنه يمكنه ألا ينفتح وفي الوقت ذاته يستطيع تقديم خطابات ورؤى وأفكار للتطبيق؛ ولكن، مع هذا الانفتاح هناك شروط ضرورية أخرى كي يحقق هذا الانفتاح مرام المثقف، منها، ألا يعني هذا الانفتاح استلاب المثقف، فهناك بون شاسع بين انفتاح متأسس على الوعي بالذات وانفتاح متأسس على استلاب الذات، ومنها أن يكون

المثقف قادراً على معرفة كيفية الاستفادة من الثقافات الأخرى وتحديد ما هو مشترك بين مجتمعه والمجتمع الحاضن لهذه الثقافة، لأن من أهداف الانفتاح على الآخرين التعرف على مواقع القوة والضعف للذات، وللتأكيد على الجانب القوي ومعالجة جانب الضعف فيها.

واجهت المثقف العربي إشكالية حقيقية مع الغرب مفادها أن الغرب مركب معقد، وكثيراً ما تعامل المثقف مع الغرب من منظور تبسيطي، سواء كان يعي ذلك أو لا، وقد يكون ذلك بسبب قدرة الغرب على إظهار وجه ما دون وجوهه الأخرى، وهذا أكثر ما نجده في العقود الأولى من القرن الماضي كما في تجربة الإصلاحية الإسلامية في نظرتها للغرب. وهذه النظرة التبسيطية أصابت المثقف سواء المبشّر بثقافة الغرب أو المانع لها.

فللغرب إيجابيات وسلبيات، وعلاقات الغرب بالمجتمعات العربية تختلط وتتركب فيها المجالات السياسية بالاقتصادية والثقافية بالدينية، فهناك الحداثة، والاستعمار، والسيطرة على المقدرات، واحتضان المعارضات العربية، والمهاجرين العرب، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. ومن هنا صعوبة تناول الغرب من منظور واحد، حيث إن الغرب يتكون من شعوب وحكومات ومنظمات مجتمع مدني ومفكرين ومراكز أبحاث ومؤسسات دينية ونحو ذلك، فلا يمكن وضع كل هذه في تعاملها مع المجتمعات العربية في سلة واحدة، كذلك الغرب جغرافياً هو أوروبا وأميركا ولا ننسى اليابان التي يراها البعض غرباً، وفيه التاريخي والحاضر، من هنا فليس الغرب شيئاً واحداً، كما أنّه ليس خيراً مطلقاً ولا شراً مطلقاً، فمن الضروري أن تتم دراسة الغرب بهذا التعقيد والابتعاد عن التبسيط، وأن تتم دراسة الغرب كما هو عليه لا كما يظهر نفسه للعالم، أو كما تريد الذات أن ترى في الغرب، كذلك من الأهمية أن تكون النظرة للغرب قائمة على أساس أن الذات التي تحكمها نظرات عدوانية أو سلبية هي ذات تعيق النظرة الموضوعية أولاً، وكذلك تعيق تكوين العلاقة السليمة بالآخر.

طُرحت التوفيقية في الفكر العربي مع عصر النهضة العربية، والنزعة التوفيقية كانت بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي وهي تعني في أحد مضامينها أن يتم الأخذ بأحسن ما في الفكرين، والمنطلق في ذلك أساساً أن الإسلام لا يتعارض مع المدنية الغربية، أي كسب المنتج الغربي والاحتفاظ بالتراث العربي الإسلامي حاضراً، واستمر التوفيق عند المثقف العربي المنفتح على الثقافات ولا سيما الغربية منها وفي الوقت ذاته لم يستطع المثقف إبداع

خطاب ثقافي جديد، وهناك من يرى أن التوفيق يمثل إشكالية حقيقية واجهت الفكر العربي الحديث، وهناك من وصف التوفيق بالتلفيق «إن استخدام كلمة «تلفيق» لوصف المحاولات الرامية إلى ربط الإطار المرجعي الإسلامي بنتاج الحضارة الغربية الحديثة ينطوي على رغبة واضحة بإضفاء مسحة سلبية على تلك الجهود. فالتلفيق يدل على جمع عشوائي بين أضداد»[٢٧]، ولكن لؤي صافي يعاكس ذلك، فيرى أن التوفيق بين الحضارات مسألة أساسية لإنضاج أي حضارة، بل إن كل الحضارات الإنسانية مرت بمراحل استفادة من الفكر الإنساني بعمومه ومن الحضارات السابقة عليها ووفقت بين رؤيتها ورؤى تلك الحضارات حتى أصبحت لها حضارة خاصة بها، حيث إن الحضارة أوسع مفهوماً من المثقف، فما ينطبق على الحضارة بالضرورة ينطبق بالضرورة على المثقف في مسألة الانفتاح والتوفيق «الموقف الماركسي أو الليبرالي الرافض للتوفيق يخفي في جنبيه رؤية أحادية استلابية، تفتقد الأصالة الفكرية الداعية إلى فهم علاقة الذات بالآخر، وتتبنى المنظومة الماركسية والليبرالية ذات الخصوصيات الغربية، ولا ترى حاجة إلى إخضاع هذه المنظومات إلى معايير مرتبطة بقيم الأمة وتجربتها التاريخية، بل تسعى إلى فرض الإطار المرجعي المستعار على الوعي القيمي والتاريخي لأبناء الأمة العربية والإسلامية. فرفض التوفيق الذي يسميه الاتجاه التغريبي تلفيقاً هو في حقيقته رفض للمرجعية الإسلامية جملة وتفصيلاً، ودعوة لتبني المرجعية الغربية بشقيها الماركسي والحداثي (الليبرالي)، جملة وتفصيلاً»[٢٨]، فعدم قدرة بعض المثقفين على التوفيق أضطرهم للقبول بالمرجعية الغربية دون المرجعية الإسلامية، ومن هنا يرفض المثقف التوفيق بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية من أجل إبقاء المرجعية الغربية حاضرة فقط دون المرجعية الإسلامية.

من هنا، يتوجه النقد لبعض المثقفين العرب بأنهم نظروا للغرب من منظور أن الغرب قوي لا أنه آخر، فهناك فارق بين أن تحكم العلاقة بين الغرب والمجتمعات علاقة القوة وبين أن تحكمها علاقة الانفتاح على الآخر، فبعض من المثقفين أسس علاقته بالغرب بغلاف ضرورة الانفتاح على الآخر ولكنه في الحقيقة أسس هذه العلاقة على أساس علاقة القوي بالضعيف، وأن الضعيف لا يملك شيئاً أمام القوي وعليه أن يتبعه في كل شيء، وأن هناك علاقة لا يمكن أن تتغير فالغرب هو المعيار الذي تعاير به كل الأشياء والأفكار وحتى

الأخلاق عند البعض منهم، وأن على هذه المجتمعات تصحيح أخطائها على هدي هذا المعيار، أو أن الغرب قادر على الفعل وهذه المجتمعات غير قادرة على الفعل، بينما كان الأجدر بهؤلاء المثقفين الاتزان في نظرتهم للغرب التي سلبتهم قدرة النظر إلا من خلاله، وهؤلاء رغم تأكيدهم على أهمية الانفتاح على الآخرين، غير أن مصداق هذا الانفتاح بالنسبة إليهم هو الغرب فقط.

إحدى إشكاليات المثقف العربي في علاقته بالثقافة الغربية وهو يدعو للانفتاح واحترام الآخر، أنه توجه للثقافة الغربية وتناسى أنه توجد ثقافات أخرى كاليابانية والصينية والهندية بل تناسى أن للشرق أيضاً ثقافة، فيمكن للمثقف العربي النهل من هذه الثقافات وإضافة الكثير مما يحمله من حضارة وثقافة، فهذا الانفتاح أحد وسائل المثقف في تأسيس ثقافة عصرية وتجديد ثقافة أمته ومجتمعه، وبدون الأخذ من الثقافات الأخرى لا تغتني الذات ولا الثقافة القومية.

من الضروري التأكيد على أن المثقف يحتاج كي يتواصل مع مجتمعه إلى إعادة صياغة علاقته بالخارج وتحديداً الغرب، ليضعها في سياق طبيعي متوازن لا يرفض الغرب لمجرد الرفض أو لمواقف أثرت فيه، ولا يمنح الغرب ما لا يستحقه من أنه هو فقط من لديه الطريق لتخليص هذه المجتمعات من أزماتها الثقافية أولاً وباقي الأزمات تالياً.

فلا يمكن إنكار – حتى لدى الذين يقفون موقف الرفض للفكر الغربي – دور الفكر الغربي في التأثير على الفكر العربي الإسلامي على الأقل من خلال الاحتكاك بين المفكرين، ولكن في الوقت ذاته، لو كان هذا التأثر مصحوباً برؤية نقدية للفكر الغربي لأصبحت إمكانيات الاستفادة منه أكثر، على الأقل، الإيمان بأن الفكر الغربي يحمل تكوينات مختلفة من سياسية وفلسفية واقتصادية واجتماعية لا تمثل فكراً واحداً متماسكاً، بل إن بينها تناقضات يشهد بذلك الفكران الرأسمالي والاشتراكي فكلاهما نتاج بيئة غربية واحدة، بل أكثر من ذلك، هناك مدارس فلسفية وفكرية متناقضة داخل الفكر الغربي، ونجد أن لها مؤيدين وأتباعاً في الفكر العربي الحديث، فالمثقف العربي واجه فكراً غربياً كبيراً ولا زال يواجهه الأمر الذي جعله منقسماً على أساس أي مكون أو اتجاه أو فكر أو مدرسة هو المناسب للمجتمعات العربية؟ إضافة لذلك، إن هناك مراحل متعددة عاشها الفكر الغربي عموماً والأوروبي خصوصاً انعكست على المثقفين العرب، فمنهم من يطالب بالإصلاح

الديني وهناك من يطالب بالتنوير وهناك من يطالب بالحداثة وهناك من يطالب بما بعد الحداثة وهناك من يطالب بكل هذا معاً، رغم أن التجربة الغربية اغتنت بكل مرحلة وكانت كل مرحلة نتيجة للمرحلة السابقة عليها، ولكن لا ينظر المثقف العربي كثيراً لهذا بنظرة نقدية ليتحدد بالضبط ما تحتاجه المجتمعات العربية الإسلامية من التجربة الفكرية الغربية، فما يطالب به البعض هو تمثل التجربة الغربية ولكن من دون توضيح كيف سيكون هذا التمثل؟ وأي فكر هو المناسب لهذه المجتمعات؟ يبقى أن نشير إلى أن داخل الفكر الغربي هناك تناقضات لا يمكن إغفالها، وهناك فرق بين الاستفادة من الفكر الغربي وبين تمثّله، وبعبارة مختصرة، كيف يمكن للمجتمعات العربية التي تعاني أزمات متعددة أن تعيش في لحظة معينة معايشةً هي نتاج قرون عدة من التاريخ والتجربة الغربيين؟؟!!.

يؤكد د. عبد الله عبد الدائم على أن هناك فرقاً بين التحديث والتغريب، ومن ثم لا بد من الفصل بينهما، يقول: «**إن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب. ومن حيث الجوهر: العالم كله يغدو يوماً بعد يوم أكثر حداثة وأقل تغريباً**»(٢٩).

فتبعية المثقف العربي للغرب – المقصود هنا من تبعية المثقفين التبعية المحضة للغرب من دون الاعتراض والتساؤل – لم تستطع تحقيق ما كان يراه هذا النموذج من المثقف رغم أنه راهن على الغرب منذ أكثر من قرن ولا زال يراهن، وعندما ينتقد على نظرته هذه يجيب بأن المجتمعات العربية متخلفة لا تفهم ولا يمكن لها التغير إلا بإحلال ثقافة الغرب، أو هي محافظة لا تريد التغير، فيصب كل الإشكالية على المجتمعات العربية ولا يوجه أي نقد لكيفية نظرته للغرب ونظرته لذاته، وهذا ما جعل هذا النموذج من المثقف يفشل حتى اللحظة في تحقيق الحداثة والديمقراطية والتنوير في هذه المجتمعات، فكم من المثقفين العرب الذي اتبعوا الغرب استطاعوا إنتاج نظريات في الفلسفة والمنطق والسياسة والاقتصاد والاجتماع والنقد الأدبي ونحو ذلك، كي يمكن القول إن تبعية الغرب استطاعت أن تنهض بمثقفي هذه المجتمعات، فـ«أغلب» ما تقوم به هذه النوعية من المثقفين النقل عن غيرهم أو بتعبير أكثر «مرونة» الاستهلاك وأحياناً الاستهلاك من دون وعي أو الاستهلاك الساذج، وهناك بالطبع فارق بين نظريات أنتجها مثقفون عرب ونظريات أنتجها مثقفون غير عرب والحديث لا ينصب بين نظريات عربية ونظريات غير عربية كما ينتقد ذلك البعض، بل ينصب على من ينتج النظرية، فكم هي النظريات التي أنتجها المفكرون والمثقفون العرب الذين يدعون لتبعية الغرب، يذهب وليد نويهض أكثر من ذلك إلى أن

المثقفين التغريبيين كانوا أداة للمشروع الغربي، فهو يرى أن هؤلاء المثقفين لم ينتجوا أو يعيدوا إنتاج الثقافة الغربية في هذه المجتمعات، بل قاموا بتكرارٍ للأفكار الغربية، يقول: «غير أن اللافت للنظر أن معظم هذه الدعوات التغريبية على أنواعها ومختلف تياراتها وأنماط تفكيرها لم تتجاوز سقف « دهشة الطهطاوي». فهذه النخب على الرغم من اطلاعها الأوسع وثقافتها الأشمل اكتفت بأسلوب المقارنة بين المجتمعين والاستدلال من ظواهر الأمور على ضرورة الاقتداء بنموذج الغرب والاستفادة منه للتقدم نحو درجات أعلى وأرقى تشبهاً بأوروبا وثم وريثتها أميركا. ومع أن أسلوب النخب هذه قد تقدم من ناحية التحليل والتفسير واستخدام المناهج على أسلوب الطهطاوي، ثم طه حسين من بعده، إلاّ أنها اكتفت بالقدر الذي قدمه الطهطاوي في دهشته أو صدمته الأولى، وكررت بكلام آخر ما قاله الطهطاوي، من دون أن تنجح في تجاوز السقف الذي وضعه لكل هذا الرعيل من الأجيال الذي تعاقب خلال أكثر من قرن من الزمن. فكانت أفكار هذه النخب مجرد توسيع في الدائرة التي وضعها الطهطاوي وأحياناً كانت مجرد تكرار كمي لما قاله من دون إضافات نوعية تتجاوز حدود «الدهشة» إلى مرحلة وضع اليد على مكمن الداء. فأفكار النخب على أنواعها يمكن وصفها أنها مجرد ترجمة لأفكار أوروبية أكثر مما هي إعادة إنتاج لفكر المجتمع، في ضوء التطور التاريخي وقراءة الحاجات على أساس معرفة المجتمع نفسه انطلاقاً من ملاحظة المستجدات والاستفادة من تراكم خبرات المجتمعات الإنسانية، ومن ثم استيعابها وتجاوزها لتحديد وسائل التقدم الإسلامي الخاص وطرق خروجه من دائرة الدهشة إلى دائرة امتلاك المعرفة».[٣٠]

يقول لؤي صافي: «تنبع أزمة المثقف العربي من أنه أسير ثقافة أنتجها المثقف الغربي، فهو يعيش لذلك خارج الزمن الثقافي العربي. فتراه تارة ينافح عن الرؤية الحداثية، ويتبنى أطروحاتها ورؤيتها وحلولها، وتارة أخرى يدعو إلى ثورة ماركسية تطيح بالطبقة الرأسمالية وتستبدلها بطبقة الكادحين، وتراه، حين تتعرض الرؤيتان لنقد حاد من المثقف بعد الحداثي الغربي، يتبنى الطرح الجديد، ويدعو إلى تبني نتائجه الفكرية والاجتماعية غير آبه بالتباين البيّن بين التجربتين العربية والغربية، واختلاف الزمن الثقافي العربي والغربي»[٣١].

ويرى د. أحمد موصللي أن المثقف المعاصر مهزوم ذاتياً، الأمر الذي جعله يقف مهزوماً أمام الحضارة الغربية «إن معركة المثقف هي اليوم أيضاً معركته مع الذات، فعندما

كان العرب واثقين من أنفسهم تمكنوا من إنشاء منظومات فكرية مسيطرة، ومؤسسات سياسية وعسكرية فعالة. هذه الثقة بالنفس سمحت للعرب لقرون عدة باستيعاب وهضم وتجاوز الحضارات المعروفة آنذاك. أما المثقف اليوم فيقف مهزوماً أمام الحضارات الأخرى، وخاصة الحضارة الغربية»[٣٢].

من الجدير ذكره أن ليس كل المثقفين العرب تغريبيين؛ أي أنهم من الذين يدعون لتبني الثقافة الغربية خصوصاً والحياة الغربية عموماً في المجتمعات العربية والإسلامية، بل إن هناك مثقفين «متزنين» مقارنة بالمثقفين التغريبيين، ويتبنون في رؤيتهم للآخر خيار الانفتاح الواعي على المنجز الغربي، ويمكن القول: إن هؤلاء المثقفين يتعاملون مع النموذج الغربي من دون «عقدة» علو الثقافة الغربية وبالتالي ينتقدون سلبيات الثقافة الغربية، ولا يمكن وصف المكوّن الثقافي لهذه المجموعة من المثقفين بالهش أو الضعيف، حيث يتمثل المثقف العربي ذو المرجعية الغربية صفات المثقف الغربي فلا يمكنه أن يتمثل المرجعية دون تمثل مجسدها على أرض الواقع، ولا سيما في لحظات انبعاث المثقف وبروزه كمؤثر في المجتمع والسياسة، حيث تبرز وظيفة التنوير وفق المرجعية الثقافية الغربية.

من الإشكاليات التي تطرح على المثقف ولا سيما المثقف المتبني للفكر الغربي تعامله مع المسألة الدينية، فنجد أن هناك إشكاليات تواجهه في تفاعله مع مواد الثقافة الدينية مهما كانت سعة اطلاعه، تكمن في عدم التعمق في المدارك الشرعية، وعدم الشمولية في فهم ثقافة الدين، والاستئناس بالاستحسانات العقلية المجردة، والتحسس النقدي السريع في النظر إلى الفكر الموجود[٣٣].

من المهمات التي يلتزم بها المثقف مهمة النقد، باعتباره أحد المقومات الأساسية للمثقف. ومن هنا، فإن المثقف المنبهر أولاً ثم المتبني للثقافة الغربية ثانياً لم يمارس دوراً نقدياً يتطابق فيه النقد الذي يمارسه مع الواقع الخارجي الذي يعيشه، الأمر الذي وضعه في حالة تناقض حقيقية أمام ذاته وأمام الآخرين، فعندما دعا المثقف إلى تبني النموذج الغربي للثقافة قيماً وسلوكاً – وهو المؤمن بالنسبية – لم يقم بأي دور نقدي تجاه هذا النموذج الثقافي بل اكتفى بالنظر إليه من منطلق أنه يحمل قيماً عالمية، وأنه آخر ما توصلت إليه الإنسانية في هذا المجال ولابد من الدخول فيه، وإلا بقينا خارج التاريخ نزداد تخلفاً. فلم يمارس المثقف نقداً في دعواه هذه، بل قَبِل بالنموذج الثقافي الغربي من دون تساؤل ونقد حقيقيين، وبينما يطالب هذا المثقف طرح التساؤل والنقد على المجتمع والثقافة العربية، فهو

يتعامل مع النموذج الثقافي الغربي كأنه نموذج واحد مصمت لا يوجد في داخله اختلافات وتناقضات وسلبيات، علماً أن الثقافة الغربية ازدهرت على أساس نقد ونقض الأفكار التي أنتجت في هذه الثقافة بالذات، فالثقافة الأوروبية خصوصاً حفلت بممارسة النقد كثيراً من داخل هذه الثقافة، كمثال على ذلك نذكر ما قام به بعض الفلاسفة الغربيين المعاصرين من مراجعة لعصر التنوير الأوروبي الذي يراهن عليه كثير من مثقفي العالم العربي؛ إذن يمكن القول: لقد تعامل المثقف المتبني للثقافة الغربية بإطلاقية مع النموذج الثقافي الغربي.

يطالب زكي الميلاد المثقف العربي بإعادة صياغة علاقته بالمرجعية الأوروبية، يقول: «فإذا كان هناك من نقد جاد وصارم ينبغي أن يوجهه المثقف العربي إلى نفسه، فهو لهذا الارتباط الشديد بمرجعية الفكر الأوروبي، والذي يتجاوز الجوانب العلمية والمعرفية إلى ما هو أعمق من ذلك عند البعض، كالارتباط الروحي والأخلاقي بهذا الفكر. ألم يحن الوقت الذي يعيد فيه المثقف العربي صياغة علاقاته بالفكر الأوروبي، وإعادة النظر في تجربته الماضية بهذا الفكر، وبناء منهجية على قدر كبير من التوازن والاستقلال، قوامها الوعي والعقل النقدي، لمعرفة ماذا نأخذ وماذا نرفض من فكر الغرب، وعلى قاعدة معيار الدين والعقل، الدين الذي يرسم لنا حدود الثوابت والمطلقات، والعقل الذي يرسم لنا حدود المتغيرات والنسبيات.

على المثقف العربي أن يرفع عن نفسه رهبة الفكر الأوروبي والافتتان والانبهار الشديد به، وسحر التقدم والحداثة الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية، وعليه أن يخوض غمار اكتشاف الذات، والعودة إلى الهوية، والخروج من التيه وانعدام توازن الشخصية، واستقلالية الفكر، ويقف على أرض ثابتة عميقة ممتدة في التاريخ، وأن يقوّم من جديد تجربته مع الغرب. وهل يفترض أن تبقى نظرته كما كانت عليه قبل قرن من الزمان؟ أم أن هذه النظرة بحاجة إلى مراجعة وتقويم.

وهل يتساءل المثقف العربي عن نظرة الغرب والمثقف الغربي إليه»[٣٤].

يرى وليد نويهض أن دعوى المثقفين التغريبيين لتبني الثقافة الغربية أضعفت الثقافة العربية وقوت من الثقافة الغربية في هذه المجتمعات، مما جعل هناك غلبة ثقافية للغرب «لم تتم الغلبة السياسية للغرب على الشرق من دون الغلبة الثقافية التي عبّرت عن نفسها بانبهار أجيال بكاملها بالنموذج الأوروبي، وامتدت تمديداً نحو مئة سنة تفصل بين رفاعة الطهطاوي وطه حسين»[٣٥].

## الهوامش

(١) مجموعة من الكتاب: العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، حوارات في الفكر العربي المعاصر، دراسة د. عبد الرحمن منيف، الثقافة والمثقف في المجتمع العربي، ط الأولى، عام ٢٠٠٠م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان بعمّان، ص ١٣١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ماهر الشريف، رهانات النهضة في الفكر العربي، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠م، دار المدى للثقافة والنشر دمشق، بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ، ص ٣٣٦.

(٤) راجع، عبد الإله بلقزيز، الثقافة ماهية للمجتمع والتقدم، صحيفة الوطن السعودية، العدد ٩٠٥، الأحد ٠٢ محرم ١٤٢٤هـ /٢٣ مارس ٢٠٠٣م.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص ١٤٠.

(٧) محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، ط الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، ص ٧٧–٧٨.

(٨) راجع، د. عبد الإله بلقزيز، في البدء كانت الثقافة، ط الأولى، عام ١٩٩٨، أفريقيا الشرق، بيروت – الدار البيضاء، ص ١٨.

(٩) د. محمد عابد الجابري، وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط الثانية، نوفمبر ١٩٩٤م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٧١.

(١٠) مجموعة من الكتاب، الثقافة العربية وأسئلة التطور والمستقبل، دراسة د. وميض نظمي، المثقف العربي بين السلطة والجماهير: إشكالية العلاقة الصعبة، ط الأولى، ديسمبر٢٠٠٣م، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٩)، ص ٨٤.

(١١) د. كريم أبو حلاوة، نحو عقل تواصلي، ط الأولى، ٢٠٠٢م، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص ١١٧.

(١٢) الحضور والمثاقفة، مصدر سابق، ص ١٥–١٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٦.

(١٤) راجع، مجموعة من الكتاب، المثقف العربي همومه وعطاؤه، دراسة د. برهان غليون، تهميش المثقفين ومسألة بناء النخبة القيادية، ط الأولى، ديسمبر ١٩٩٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٠٥.

(١٥) الثقافة العربية وأسئلة التطور والمستقبل، مصدر سابق، حلقة نقاش، «السلطة الثقافية والسلطة السياسية مناقشة كتاب علي أومليل»، ص ١٣٣.

(١٦) الانتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة، ندوة، دراسة د. إيليا حريق، الصراع الطبقي والانتلجنسيا العربية، ط الأولى، عام ١٩٨٨م، منتدى الفكر العربي بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والجمعية العربية لعلوم الاجتماع، عمان، ص ١٠٨.

(١٧) راجع، د. حليم بركات، الهويّة، ط الأولى، أبريل ٢٠٠٤م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ص ٢٢٥–٢٢٩.

(١٨) المثقف العربي همومه وعطاؤه، مصدر سابق، دراسة د. علي أوميل، سلطة المثقفين وسلطة الدولة، ص ١٤٦–١٤٧.

(١٩) د. محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، ط الثانية، يناير ٢٠٠٠م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٤.

(٢٠) راجع، الانتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة، مصدر سابق، دراسة د. منصف وناس، المساهمات العربية المعاصرة في مسألة المثقف العربي المغرب العربي مثالاً، ص ٢٢٠.

(٢١) د. علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، ط الأولى، مايو ١٩٩٦م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٢٥.

(٢٢) نادر فرجاني وآخرون، ندوة المثقف والسلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٧٤، عام ١٩٨٥م، ص ١٣٩.

(٢٣) راجع، في البدء كانت الثقافة، مصدر سابق، ص٩٤-٩٨.

(٢٤) الفضل شلق، النخبة تجاه المجتمع والدولة وأفكار مقترحة حول التجديد، مجلة الاجتهاد تصدر عن دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، السنة الخامسة عشرة، صيف وخريف ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ع٥٩-٦٠، ص ١٨-١٩.

(٢٥) العلاقة مع الغرب : كعب أخيل الليبرالية العربية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ / ٣٠ - ٧ - ٢٠٠٣ م.

(٢٦) د. سهيل فرح، العولمة الثقافية ومصير الحضارات مقاربة أميركية وروسية، مجلة شؤون الأوسط تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، شتاء ٢٠٠٤م، ع ١١٣، ص٥٠.

(٢٧) د. أحمد موصللي - د. لؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، ط الأولى، ذو الحجة ١٤٢٣هـ / مارس ٢٠٠٢م، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص ١٨٨.

(٢٨) جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٩٠.

(٢٩) الثقافة العربية وأسئلة التطور والمستقبل، مصدر سابق، دراسة عبد الله عبد الدائم، مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها، ص ٢٨٤.

(٣٠) مجموعة من الكتاب، نواب الأرض والسماء، دراسة وليد نويهض، النخبة الظالمة والظلام، ط الأولى، أكتوبر ١٩٩٥م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت - لندن، كتاب الناقد : العنف الأصولي، ص ١٢٨.

(٣١) جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٩٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٣٣) راجع، فيصل العوامي، المثقف.. وقضايا الدين والمجتمع، ط الأولى، عام ١٩٩٩م، سلسلة آفاق في البناء الحضاري تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ص٤٣-٥٠.

(٣٤) زكي الميلاد، محنة المثقف الديني مع العصر، ط الأولى، عام ٢٠٠٠م، دار الجديد، بيروت، ص ٨١-٨٢.

(٣٥) النخبة الظالمة والظلام، مصدر سابق، ص١٢٤.